إسقاط" نتنياهو والاعتراف بـ الهيكل".. مفاتيح "سلام أمريكي جديد"!

كتب حسن عصفور/ متابعة للشأن الداخلي في إسرائيل، يبدو أن رئيس حكومة الكيان يعيش "أياما تاريخية"، ولكن في الاتجاه المعاكس لتلك "الفرحة" بالحركة التطبيعية العربية، التي حاول بكل قوة أن يصنع منها "انتصارات" علها ترفع عنه كل ما أصابه ضررا بيَنا من فساد لم يعد منه هروب.

مصير نتنياهو، سيكون أحد علامات الساعة السياسية الأمريكية في مرحلة "العهد البايدني"، للبدء في وضع آلية جديدة لكيفية التعامل مع الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بعيدا عن "خطة ترامب"، دون التخلي عن كل ما بها، و"تحسين" ببعض ما سيبقى منها، خاصة في مسألة الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها اليها، وسيكون إعادة فتح القنصلية في القدس الشرقية كـ "جائزة ترضية" للفلسطينيين، وستجد من يبرر لها ذلك، باعتبار أن الأمر ليس اعترافا بضم الشرقية الى الغربية.

وبالتأكيد، إعادة فتح مكتب منظمة التحرير والتوقف عن تأييد حركة الضم الواسعة، واعتبار الضفة أرض فلسطينية، مع حق إسرائيل في مسألة التعديل الحدودي ضمن معادلة "تبادل أراضي"، وفتح قنوات الاتصال لترتيب عناصر "الحل الممكن"، بما يضمن فيما يضمن الاعتراف الفلسطيني بمسألة "الهيكل – الحائط الغربي" في منطقة البراق، كمفتاح الضرورة السياسية، لأي تسوية ممكنة، فدونها لا مجال لأي حل كان.

ويبدو، ان الطرف الفلسطيني الرسمي، بات مستعدا لذلك الطلب الأمريكي، وسيبدو كـ "هدية سياسية" خاصة تقدم للرئيس الجديد وإدارته، التي ستعتبرها "إنجازا تاريخيا" لها، بعد أن كانت تلك المسألة المفجر الشامل لـ "محددات كلينتون" في قمة كمب ديفيد 2000، عندما رفض الخالد المؤسس الشهيد ياسر عرفات "تهويد" البراق، واعتبر ذلك مقدمة لتغيير طابع القدس بتقزيم مكانة المسجد الأقصى لصالح "الهيكل"، وسيكون ذلك تزويرا في الرواية التاريخية، فكان اغتياله ردا على موقف لن يزول من السجل التاريخي بسهولة تفكير بعض الساسة "المحليين".

ومع اتساع حركة "التطبيع" العربية الإسرائيلية، سيكون من السهل على الإدارة الجديدة أن تبدأ بداية جديدة، وليس من المعضلة الأكبر "السلام العربي" فذلك أمرا هو الأضعف في ظل تطور علاقات دول عربية مع الكيان بأشكال "خارج التفكير المعتاد"، ولذا سيكون ذلك بعض قاطرات الانطلاق الجديد، بعد أن تكسرت أحد "شروط الكيان" أن يكون السلام مع العرب أولوية على السلام الفلسطيني.

ويبدو، ان الظروف الراهنة أكثر "نضجا" لصياغة "صفقة أمريكية" تتبلور من بين "محددات كلينتون" و"رؤية بوش" لحل الدولتين و"مبادرة أولمرت" التي رفضها الرئيس محمود عباس بقرار أمريكي (جمهوري)، بعد أن تصبح مسألة القدس أكثر وضوحا، وخاصة وأن جون كيري "الديمقراطي" في ولاية أوباما في أكتوبر 2015، توصل الى ما عرف بـ" تقاسم الصلاة" في الحرم القدسي وفق ترتيب تم تعديل ما كان ساريا قبل ذلك، ووضعت أمريكا لأول مرة تعريفها الجديد، الحرم القدسي / الهيكل، دون رفض أو غضب من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، بل والفصائل كافة، حيث صمتت واعتبرها البعض "خطوة إيجابية".

"التفاؤل" الرسمي الفلسطيني بالقادم الأمريكي يشترط أولا إسقاط نتنياهو كرئيس حكومة إسرائيلي، وخلق "تحالف جديد" يتوافق نسبيا مع "رؤية بايدن"، التي بدروها تحتاج موافقة صريحة فلسطينية على وجود "الهيكل" بما يتفق مع الرواية التوراتية، دون ذلك لا مكان لأي "تسوية ممكنة" للصراع القائم.

موضوعيا يبدو أن الموافقة الفلسطينية أصبحت جاهزة جدا، بعد تصريحات متعددة تؤكد وجود "الهيكل والحائط الغربي"، فيما تحتاج أمريكا التحرك لإسقاط نتنياهو، كما فعلتها بعد قمة واي ريفر 1998.

فهل نشهد حراكا مستندا الى "مكتسبات ترامب" لفرض حل جديد..كل المؤشرات تقول بذلك.

ويبدو أن "حراكا فلسطينيا" قادما سيكون في ذات المسار...وسيكون هناك وقفة تفصيلية لقراءة هذا التطور الهام..لو كتب للحياة أن تكون!

ملاحظة: رحل وليد المعلم "عميد الديبلوماسية العربية" بهدوء يتوافق مع شخصيته التي ميزته عمن سبقه...رحل دون أن يرى علاقة بلاد العرب ببلده سوريا عادت...سلاما لروحه التي تنتظر تصويب مسار ضار!

تنويه خاص: لماذا لا تكون هناك "غرفة صحية مشتركة" بين الضفة والقطاع لبحث تطورات مواجهة كورونا...شوية "تواضع وطني" بتلاقوا طريقة لصالح الإنسان المهدور راتبه وصحته وقريبا عقله من ورائكم!

"إعلان الاستقلال"...والقرار المرتعش!

كتب حسن عصفور/ كما اليوم 15 نوفمبر 1988، انطلقت "الصرخة العرفاتية" في قصر الصنوبر بالجزائر لتعلن "باسم الله...باسم الشعب ...قيام دولة فلسطين"...وكانت وثيقة "اعلان الاستقلال" التي فتح الباب لأوسع حركة اعتراف سياسي بفلسطين القضية والدولة المستقبلية.

اعلان أسس لبداية "الكيانية الفلسطينية" الغائبة عن الجغرافيا رغم وجودها خريطة وشعب ومسمى، فكانت الثورة المعاصرة ومنظمة التحرير الأداة التي رسمت إعادة تصويب رسم الخريطة وفق الحقيقة التاريخية...فلسطين اسم وكيان، لمواجهة المشروع الاغتصابي للحركة الصهيونية.

اعلان دولة فلسطين عبر وثيقة الاستقلال، كان منعطفا تاريخيا في مسيرة الشعب الكفاحية، ساهم اندلاع الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر1987، دورا رئيسيا في ذلك التغيير، لتبدأ رحلة تأسيس "الكيانية المعاصرة" مع بداية تجسيدها في قيام "السلطة الوطنية الفلسطينية" عام 1994، كأول سلطة في التاريخ للشعب فوق أرضه.

وأصبح الاعتراف بفلسطين الدولة والسلطة أحد الظواهر العالمية، وصل ما يفوق الاعتراف بدولة الكيان الإسرائيلي، رغم كل السند الإمبريالي لها، ما جسد حقيقية تاريخية للكيانية الوطنية، رغم كل محاولات "التآمر" عليها بأشكال مختلفة وأدوات متعددة، توحدت لوأدها، كل بنقاب، من الصهيوني لبعض العربي

لبعض الفلسطيني، لكن المقاومة الذاتية التي حملتها "الكيانية الفلسطينية" كانت أقوى.

وفي عام 2012، قاد الرئيس محمود عباس حركة سياسية توجت بانتصار تاريخي، مع موافقة الأمم المتحدة قبول فلسطين دولة عضو مراقب، بعد أن كانت منظمة التحرير، في قرار هو الأهم من الشرعية الدولية بعد عام 1948، قرار 19/ 67 الذي رسم "خريطة الدولة الجديدة"، لتبدأ رحلة مضافة لتعزيز الكيانية الوطنية فوق أرض فلسطين.

عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة بإعلان دولة فلسطين، كامتداد تاريخي للسلطة الفلسطينية، واستبدال مكانة منظمة التحرير في الواقع القائم، منذ ثمان سنوات لا مبرر له، رغم توفر كل الإمكانيات والمسببات له، خاصة مع خروج دولة الكيان كليا من مسار الاتفاقات، بل وتنكرت لها جميعا عدا الجانب الأمني لا أكثر، ولم تعد "شريكا" في أي عملية سياسية، خاصة أنها تنكرت لاعترافها بمنظمة التحرير كممثل للشعب، والذي أصبح بعد قرار الأمم المتحدة يتجسد ذلك الاعتراف بدولة فلسطين.

دولة الكيان، منذ قبول فلسطين دولة عضو مراقب في الأمم المتحدة، ذهبت لـ فك الارتباط" النهائي مع كل ما كان متفقا، واستبدلته بتعزيز مشروعها التهويدي بكل أبعاده "التوراتية – الأمنية والسياسية"، ساعدتها خطة ترامب والبدء بتنفيذها، مع الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، وبأن الضفة هي "يهودا والسامرة" ومنح إسرائيل الحق في فتح باب الضم خاصة منطقة الأغوار، ما أدى لتعليق الاتصالات الرسمية الفلسطينية معها.

وكانت لحظة تاريخية مناسبة لأن يكون الرد الفلسطيني الرسمي، اعلان تجسيد دولة فلسطين امتدادا للسلطة، ولكن ما حدث هروبا من ذلك المسار دون أي مبرر سياسي، رغم الحالة "الشعبية" التي ولدها قرار وقف الاتصالات مع أمريكا، و"تعليق" الاتصالات الأمنية مع إسرائيل.

وبدلا من "الانطلاقة الإيجابية" لخدمة المشروع الكياني الفلسطيني، اختارت الرسمية "حراكا صوتيا" بدلا من "حراك فاعل"، رغم أنه لا خيار لمواجهة مشروع الحركة الصهيونية "الاستبدالي" تكملة للاغتصابي، سوى اعلان فلسطين

دولة وفق قرار 19/ 67 لعالم 2012، وغير ذلك سيكون مساهمة لخدمة مشروع "العدو القومي".

في يوم "إعلان الاستقلال" يجب كسر حركة الارتعاش" السائدة خدمة لفلسطين الوطن والكيان...ولا خيار سواها لمن يريد تمثيلا لقضية.

ملاحظة: للأشقاء العرب الذي فتحوا باب التطبيع لدولة العدو القومي، لا تذهبوا كثيرا في "الخطيئة السياسية"...فلو برر التطبيع بأنه قرار "سيادي"، فاستقبال المستوطنين مس كلي بفلسطين وقضيتها العادلة...فحاذروا خلطا لا تبرير له!

تنويه خاص: متى تنتهي "حركة الولدنة" التي يمارسها بعض المصابين بهوس التلذذ بترهيب أهل القطاع... "إطلاق" صاروخ لجلب قصف لم تعد فعل وطني ...بل بضاعة سخيفة...كفاكم تجارة بالمواطن المخطوف قهرا!

اغتيال زادة: خطيئة إيرانية...ورسالة لفصائل غزة!

كتب حسن عصفور/ بعد تخطيط طويل، وبلا أي تسرع، نجحت أمريكا وإسرائيل في الوصول الى أحد أبرز "عقول" إيران النووية، بعد تصريحات علنية لرئيس حكومة الاحتلال عام 2018، في مؤتمر صحفي قال، تذكروا اسم "محسن زادة"، مع صورة على شاشة جانبية.

مطاردة العلماء النوويين ليس عملا سريا، ولكن المفاجأة، تكمن في كيفية الوصول الى مثل هذه الشخصية في قلب العاصمة الإيرانية، ويتم اغتياله، وكأنه "أستاذ جامعي"، بلا أدنى مقومات أمنية، حيث الحراسة الشخصية تكشف انها لا تقارن بأي "مسؤول" أمني من الدرجة التاسعة، ما قدم "خدمة" هامة ساهمت بتحقيق "الهدف المطلوب" باغتيال العالم زادة.

النجاح بدأ من خطيئة إيرانية، في كونها لم تتعامل مع "التهديد" الصريح بالجدية الكافية لحماية من يستحق الحماية، اضعافا مضاعفة من أصحاب "النياشين" الفارغة، والحدث يفوق قيمة سياسية أكبر بكثير من اغتيال الشخصية الأمنية

الكبيرة قاسمي سليماني، كون الأول من الصعب إيجاد بديله سريعا، فتسمية العلماء ليس مرسوما "دينيا" او رئاسيا، كما هو العسكري.

ومسبقا نقول، أن إيران لا تمتلك من وسائل الرد المباشر على إسرائيل أو أمريكا، فهي قد تلجأ لبعض من "أدواتها الخاصة" سواء في لبنان عبر حزب الله أو في فلسطين من خلاف "فصائل"، وقد تستخدم "الحوثي" ضد السعودية، أو مليشيات "طائفية" تعمل في العراق بقرار أمني إيراني، لكنها لن تقدم أبدا بشكل مباشر على المساس بأي هدف أمريكي أو إسرائيلي، كونها تعلم تماما أن الثمن سيكون أكبر بكثير من "رأس" عالم أو مسؤول أمني.

وستبقى "القيادة الإيرانية" تهدد، بأن الرد في المكان والزمان المناسب، كما فعلت بعد مقتل سليماني، فكان الرد عبر "أدواتها" لا أكثر، وعل نصيحة مدير المخابرات المركزية الأمريكية الأسبق، جو برينان، للنظام الإيراني بالتريث انتظارا، الى حين تولي الرئيس المنتخب جو بايدن، ستمثل "سلم النجاة" السياسي للنزول عن "شجرة الكلام"، بعباءة الواقعية، وقطع الطريق على أي عملية عسكرية أكبر من الاغتيال، لو "تحامقت" في الرد.

ولعل "النصيحة الأمنية" من رئيس مخابرات سابق هي مناشدة أن لا تمنح إيران "مبرر" للرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتنفيذ "حلمه" بتوجيه ضربة عسكرية تدميرية، قد تكون أقرب الى ملامح "حرب مصغرة" نتيجتها تدميرية، وهي نصيحة كي لا يأت بايدن الى البيت الأبيض في أجواء حرب ستفرض عليه تغييرا كليا في مساره السياسي، بل واستراتيجيته في المنطقة ومع إيران.

النصيحة هنا، واضحة لإيران، "صبرا آل فارس.. فإن موعدكم بايدن"، ومسبقا يمكن القول وفقا للرد الرسمي من طهران، أن "الصبر" بدأ مبكرا، مع وعد باستمرار المضي بالبرنامج النووي الإيراني، وبعيدا عن حقيقة الكلام من عدمه، فهي رسالة استجابة فورية لطلب بايدن عبر مدير المخابرات السابق.

الرسالة الإيرانية "الصبورة"، يجب أن تصل الى بعض "الفصائل" في قطاع غزة، وخاصة من ترتبط بإيران بعلاقة مصالح كبرى، كونها قوة دفع في استمرار ما لديها، ان لا تقامر بالذهاب الى "فعل طفولي" يكون ثمنه أهل قطاع غزة، كلاما أو فعلا، فأهل القطاع ليس "رهينة" لأي دولة كانت، وليسوا وقودا

سوى لقضيتهم الوحيدة فلسطين، دون نسيان "كل التضامن" مع المعادين لرأس الحية الإمبريالي و"ذنبها" إسرائيل.

لا يجب أن يعاد "المشهد الجنائزي" الذي عاشه قطاع غزة من "ملطمة" بعد اغتيال قاسمي سليماني، وكأن الراحل كان قائدا للحركة الوطنية الفلسطينية، وهي سابقة لم تشهدها فلسطين قبل العهد الغريب الذي يعيشه "بقايا وطن"، مما أصاب القضية برذاذ سام نتاج فعل غير مناسب.

التضامن السياسي حق لمن يرى أنه واجب كرد للجميل، لكن الذهاب بأن يصبح ذلك له ثمن تدفعه فلسطين فعندها يصبح ذلك جريمة وطنية، دون تناول تفاصيل لما وكيف...فدرس ما بعد سليماني لم ينته بعد،

ومن دفع منه ثمنا ليس من "تبهرج" بالعزاء فحسب، بل الفلسطيني هوية ومسمى.

بعضا من التفكير السوي، بعيدا عن "النزقية" التي باتت سمة للبعض المتشدق كثيرا!

ملاحظة: كلام "بايدن" أن ولايته ليست ولاية أوباما الثالثة، اعتراف صريح بالتخلي عن بعض "مصائب المغرور"...رسالة مبكرة لتيار الشر السياسي في بلادنا...!

تنويه خاص: قمة الزمالك مع غريمه الأهلي أكدت أن "الحظ" قد يكون اللاعب الأهم ...مباراة أثبتت أن الفن الكروي ليس مقياسا للفوز... ربح الأهلي وفازت مصر...مبروك للمحروسة التي تستحق!

الانتخابات..."أم العقد" في مسار المصالحة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن لا مصداقية البيانات التي تصدر من حركتي فتح وحماس، حول استمرارهما التواصل لبناء "شراكة وطنية" استراتيجية، لكن الواقع يقول بلغته انهما أبعد مما كان عن تلك "الشراكة اللغوية" التي يصرخان

بها، لغياب أي خطوة عملية يمكنها أن تمنح الفلسطيني بعضا من مصداقية لكلام المناسبات المضغوط.

من المفارقات التي تستحق الانتباه، أن الطرفين لا يتفقان فيما بنيهما على ما هي "العقد" التي عرقلت الذهاب نحو البدء بتلك "الشراكة"، وخاصة ما عرف بتشكيل "جبهة مقامة شعبية" ضد الضم والتهويد، خطوة مفترض أنها لا تحتاج الكثير من قواعد العمل، بصفتها آلية تنفيذية كفاحية ضد العدو القومي، ولا تمس بأي شكل من الأشكال "امتيازات" الحكم لهما، والمطلوب فقط اعلان سياسي محدد حول تلك الجبهة المنتظرة، لكنها لم تر النور ويبدو ان زمنها سيطول.

وافتراضا، انهما توصلا الى تعريف "العقد السياسية" المعطلة، ووضع بعض آليات لكسرها، فهناك ما يمكن اعتباره "أم العقد" التي تمثل البوابة المركزية لأي مصالحة وطنية شاملة وحقيقية، ودونها فكل ما يمكن أن يكون ليس سوى "تعاون وتنسيق" بديلا لاستمرار المواجهة المركبة.
الانتخابات، "أم العقد"، فهي بوابة المصالحة الفعلية، ولا يمكن الذهاب أبعد دونها، والخلاف حولها يطال تعريف الانتخابات، وكيفية العمل وتوقيتها، والقانون الذي سيكون ناظما لها.

والبداية من السؤال المركزي، أي انتخابات نريد، حيث هناك 3 اشكال منها للمناقشة الوطنية، لا يوجد حتى ساعته لا تعريف ولا وضوح حولها، ولكل منها قواعد وآليات لها خصوصية لا تتطابق مع الأخرى، بل ربما تختلف جوهريا عنها.

فمثلا، لو ان الانتخابات هي لمجلس تشريعي للسلطة الفلسطينية، لتجديد شرعية المؤسسة القائمة، فهذا يتطلب، تعريف القانون الأساسي الذي بموجبه ستتم تلك الانتخابات، باعتباره الإطار القانوني لأي إجراءات تتطلبها الانتخابات، وهنا تبدأ عقدة أولى، هل هناك قانون أساسي ام يجب أن يتم صياغته، ومن هي الجهة المكلفة بذلك، وجهة الاقرار صاحبة الولاية الشرعية لذلك.

مسلسل من الأسئلة متعلق بذلك، لا يمكن الاكتفاء بالحديث عن الانتخابات دون وضع الإجابات عليها.

وذلك لا يلغي السؤال المركزي، هل "المصالحة" ستؤدي الى استمرار المرحلة الانتقالية بكل مكوناتها وارتباطها السياسي..أم ماذا؟!

وفيما يتعلق بانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني، والذي يشكل حجر الرحى لمسار حماس السياسي، فقد تكون الأسئلة المرتبطة بها، أكثر تعقيدا من الخاصة بالمجلس التشريعي، والبداية ستكون عن آخر مجلس وطني تم عقده في رام الله 2018، حيث شابته مخالفات النظام الأساسي لمنظمة التحرير، تمثلت في استبدال أعضاء بأعضاء دون حق، فيما خالف نص القانون بشطب عضوية أعضاء من التنفيذية السابقين، وعدم انتخاب رئيس للصندوق القومي للمرة الأولى منذ عام 1964.

مجموعة مخالفات قانونية تشكك في "شرعية" المجلس الأخير، فهل سيتم التعامل معها واعتبارها قانونية، ما يفتح الباب لاستمرار "الشبهة القانونية"، لما بعده ما لم يتم تضويحها.

ومرورا على تلك "المخالفات"، هل ستوافق حماس على انتخابات المجلس الوطني وفقا للنظام الأساسي القائم، ام انها ستفتح باب النقاش لصياغة قانون جديد، وبعدها كيف يمكن تنظيم الانتخابات في مختلف مناطق اللجوء والتواجد الفلسطيني، وآلية عقد انتخابات فيها، وفي حال غياب ذلك، ما هي آلية "التوافق البديلة" لذلك، وكيف سيتم تحديدها، وهل سيكون لها "شرعية قانونية" ام تفتح باب الجدل القانوني"..

والمسالة هنا، لا تقاس بما سبق في مجالس وطنية، بل الأمر هنا دخول قوة حزبية تطمح للسيطرة وتحقيق ثقل حقيقي في المجلس الوطني، وعليه لن تقبل بـ "ترضية ما" مقابل استمرار قوة فتح المركزية.

ومن بين المسائل التي قد أصبحت قيد النقاش، مسألة الميثاق الوطني، الذي يجب ان يعاد صياغته بما يتوافق والحالة الفلسطينية الكيانية الجديدة، خاصة لو تطلب الأمر اعلان دولة فلسطين، هل ستصبح دولة لكل الفلسطينيين" ام لسكان أراضي 1967، والتحديد هنا يرتبط بالمسؤولية القانونية الشاملة عن الفلسطيني، ومكانة منظمة التحرير ودورها السياسي والوظيفي ما بعد الدولة.

الأمر ليس ان تبتهج كلاما عن الانتخابات، ولكن كيف يمكن خلق آليات عملية لما تتطلبه في ظل تعقيد خاص بالوضع الفلسطيني.

والجانب الآخر، الذي غاب كليا عن حديث فتح وحماس، هل مسألة إعلان دولة فلسطين لازالت هدفا مباشرا، أم انها هدف مؤجل الى زمن آخر، حيث تحديدها يتطلب التوافق على "انتخابات الدولة"، رئيسا وبرلمانا، أو يتم استبدال الانتخابات بالتوافق على المؤسسات الخاصة، برلمان وحكومة ورئيس، و "دستور" الدولة وجهة الإقرار ومدته وآليته.

مئات الأسئلة التفصيلية التي ستقفز من بين كل خيار من الخيارات الثلاثة، ولا يمكن الاكتفاء بالحديث عن "اتفاق" على اجرائها دون تحديد أجوبة مسبقة عليها... وغير ذلك يبقى كلام لـ "مضيعة الوقت" انتظارا لحدث ما في زمن ما.

ملاحظة: لماذا تطارد أجهزة حماس الأمنية نشطاء حملة "#تسقط_جوال" ...هل ذلك مقابل رشوة أو بحكم أن لها حصة "وظيفية" عبر كبير منها يحتل منصبا رفيعا...قواعد حماس أيضا تتساءل ليش؟!

تنويه خاص: بين "وعد بلفور" ..و"وعد ترامب" لازال "الوعد الفلسطيني" في المسار متحركا، تعطل تعرقل لكنه لم ينته، ولن تكون له نهاية سوى في دولته كاملة الأركان.. وبلا تشويش صهيوني!

"الثنائية الحزبية" المقررة...والفصائل "المنتظرة"!

كتب حسن عصفور/ دون الذهاب في مناقشة "جدوى الجولة التصالحية الجديدة" بين فتح وحماس، انتظارا لما سيكون بيانا للقاء يبدو أنه سيكون مختلفا، وفق تطورات إقليمية – داخلية محلية تفرض ذاتها على طرفي المعادلة الانقسامية، فالمسألة التي تلفت الانتباه ذلك الإصرار على حوار "الثنائية الحزبية"، دون أي قيمة سياسية لكل المكونات الفصائلية الأخرى.

بعد انتهاء "جولات السياحة السياسية" بين قطبي الانقسام في إسطنبول ومرورا "اعتباريا" لقطر، بما لها وزن "مالي" على الطرفين، وقناة تفاوضية خاصة بين حماس وإسرائيل وأمريكا، وفشلهما المباشر من وضع "قواعد عمل" مشتركة يمكن اعتبارها تجسيرا للقضايا الخلافية "المركزية"، وإن لم تكن إجابات كاملة، كان يجب الانتقال الى مرحلة أخرى، من "الثنائية الفاشلة" الى "التعددية" التي يمكنها أن تكون أكثر قدرة على كسر "الصندوق الأسود" الذي يحكم منطق القرار الانقسامي.

أن تعود فتح وحماس، للبدء في مناقشة آلية "إنهاء الانقسام"، بعيدا عن الفصائل ومكونات شعبية أخرى، قد لا يمثل خطوة نوعية يمكنها الانتقال من "المراوحة" الى حركة ترتيب البيت بقواعد أكثر رسوخا، لأن منطق الطرفين "الذاتي" لم يتطور مع تطور المحيط الذي بدأ يشهد تغييرات سيكون لها تأثير "مركزي" على المسار الفلسطيني.

لا زال الحوار الجماعي، مع تشكيل "خلية مصغرة" هو الأكثر جدوى وربما الأخصب فكرا وقدرة على وضع تصورات خارج "القطبية الانقسامية"، فالحضور الشامل بوابة لفتح طريق آخر للذهاب نحو تعديل مسار أصيب بمظهر "تسوس سياسي"، يتطلب فعلا بأداة غير المستخدمة.

العودة لأن تكون القاهرة هي "مركز" الحوار ومنطلق رحلة لإنهاء الانقسام، إعادة تصويب خطيئة لم يكن لها "ضرورة وطنية"، بالذهاب الى تركيا ما شكل رسالة سلبية، كان لها ان تحيط الواقع الفلسطيني بهالة من "الريبة" الضارة، ومع ذلك التغيير، يتطلب الانتقال من مركزية الحوار الخاص الى الحوار العام.

بعيدا عن حساب فتح وحماس لميزان القوى الحزبي في فلسطين، وأي كان ثقل المكونات وفقا لميزان التصويت الشعبي، فإن الوزن السياسي في المسألة الفلسطينية ليس "وزنا رقميا" في صياغة المستقبل الوطني، ولو أن الأمر كذلك لا ضرورة لحوار بين طرفي المعادلة الانقسامية سوى على نقطة واحدة، تتعلق بالانتخابات العامة، ضمن دولة فلسطين.

هل يمكن للطرفين استدراك خطيئة الفعل "الثنائي"، بالعمل على تطوير الحوار الجديد ليفتح بابا أكثر مشاركة، بعيدا عن النزعة الفوقية التي كانت بذاتها سببا

من بين أسباب الانقسام ذاته، والتفاعل التشاركي يمثل خطوة ملموسة نحو بناء عناصر قوة دافعة للخروج من "ظلامية الانقسام".

العودة للتفكير الجمعي، وبعيدا عن المظهر "الاحتفالي" كما حدث سابقا، يمثل اختبارا حقيقيا هل أن طرفي الانقسام، أدركا أن التطورات السياسية العامة، بعد الانتخابات الأمريكية والرسائل التصالحية التركية والقطرية لدول الإقليم، ومحاولة كسر العدائية معها، ما يشكل قوة دفع رئيسية لكسر "الانقسامية الفلسطينية".

يمكن لفتح وحماس أن تعملا على تحويل اللقاء الثنائي لوضع مسودة قواعد "جدول أعمال" اللقاء الوطني الشامل، بما يقدم "خدمة توفير الوقت"، والانتقال من نقاش ما هي القضايا الى نقاش القضايا ذاتها، والإشارة الى "جدول قضايا البحث" تمثل مسألة مركزية هامة، ولتكن هذه المهمة لا غيرها التي يبحثها الطرفان، ما قبل البدء بما هو حوار عام.

بداية ستمثل "نقلة نوعية" تمنح بعض فضيلة سياسية من حوار غالبية الشعب يراه غير ذي صلة، رغم كل الضرورة لكسر الانقسامية السائدة.

ولكن يبقى السؤال المركزي، هل حقا هناك جديد يضغط على فتح وحماس للذهاب نحو "التصالحية"؟...تلك مسألة تستحق النقاش أكثر ولنا معها موعد آخر!

ملاحظة: تناول الإعلام العبري لمن سيكون بديلا للراحل د.صائب عريقات، في ظل صمت رسمي فلسطيني لا يليق ابدا بتاريخ الثورة والمنظمة والسلطة...الحيرة في الخيار دليل تيه سياسي لا أكثر!

تنويه خاص: الأرقام المعلنة عن حجم الإصابات بالجائحة الكورونية في قطاع غزة لا تمثل واقعها العملي...الحديث عن الانتشار الأفقي خطر يستحق بحثا عن علاج غير "العلاج الأمني"...!

الحرب على غزة.. خيار "قائم" لخدمة الإنفصالية!

كتب حسن عصفور/ عادت نغمة "التصعيد العسكري" نحو قطاع غزة من قبل حكومة الكيان الى الحضور الإعلامي، في ذكرى اغتيال القيادي بحركة الجهاد بهاء أبو العطاء نوفمبر 2019، حديث مترافق مع تعزيز القوات العسكرية لجيش الاحتلال جنوبا.

قد يبدو منطقيا أن ترسل دولة الكيان قوات عسكرية مضافة، ولكن ذلك لا يتم من موقع الاحتياط استعدادا لأي فعل "صاروخي" تقوم به الجهاد عبر جناحها العسكري، حيث يشاع ذلك من باب الانتقام، فلو أن الأمر يقتصر رد صاروخي برد، لما تطلب الأمر قيام إسرائيل بنقل قوات برية ودبابات الى الجنوب مقابل السياج الفاصل.

المسألة تحمل أوجه عدة، بينها البحث عن حركة تصعيد عدوانية، في ظل "أزمة سياسية" حادة يعيشها التحالف الحكومي في إسرائيل، وفقدان الثقة في إمكانية استمراره بعد تهديد غانتس شريك نتنياهو باللجوء الى انتخابات مبكرة ما لم يتم مناقشة الموازنة العامة.

أزمة إسرائيل السياسية الراهنة، هي الأعمق - الأشمل منذ تولي الليكود برئاسة نتنياهو مقاليد الحكم بعد "إسقاط" أولمرت، تطالها يمينا متطرفا ويسارا خجولا، وأغلبية مهترئة يمكن أن تنتهي في لحظات، رغم أن حكومة الكيان تحاول أن تعتاش على اتفاقيات "التطبيع" مع دول عربية، لكنها لم تقدم "الخدمة المأمولة" لإنقاذ التحالف من أزمته.

الهروب من أزمة الداخل نحو "فتح معركة" مفاجئة تحت مسمى "حماية الأمن الإسرائيلي" ليس خيارات مستبعدا ابدا، خاصة لو وفرت أمريكا التي تعيش واقعا غير محسوبا بنتائج، بعد خسارة ترامب الانتخابات الرئاسية، ولعل زيارة بومبيو القادمة تحمل بعضا من "أفكار السواد" لخلق "جبهة عسكرية ما.

ما وراء "الحرب المحتملة" ضد قطاع غزة عدة "أهداف كامنة" تشترك بها إدارة نتنياهو وكذلك إدارة أمريكا، ليصبح الأمر قاسما مشتركا، لصناعة أزمة سياسية تربك الرئيس الأمريكي الفائز جو بايدن، وإرباك "جدول أعماله" الخاص

بالمنطقة والقضية الفلسطينية، في ضوء ما يتم الإعلان عنه، بالعودة للحديث عن "حل الدولتين" والتخلي عن أجزاء من مشروع التهويد والضم الترامبي.

الحرب على قطاع غزة، ستفرض مشهدا سياسيا جديدا، تبرز منه حركة "حماس" الطرف الأقوى فلسطينينا، وأنها "شريك التفاوض" مع إسرائيل، وبعيدا عن الخسائر التدميرية التي ستتركها الحرب العدوانية، فتلك لن تقف أمامها حركة ترويج "النصر" المطلوب لولادة واقع جديد.

ملامح الواقع ما بعد حرب محتملة لن تكون هي ما قبلها، وستكون قاطرة سريعة نحو تعزيز البعد الانفصالي لقطاع غزة، خاصة بعد تصريحات خالد مشعل رئيس حماس السابق، حول تشكيل "إدارة مركزية وطنية" في القطاع ، وهو ما لا يمكن تحقيقه ضمن الواقع القائم، بل يحتاج لقوة دفع "جذرية" ليصبح قابلا للتطبيق بغلاف "ثوري".

ربما يعتقد "البعض" أن الأمر بعيدا عن التطبيق، وأن إسرائيل لن تغامر بأي حرب عسكرية قد تكلفها الكثير مع تطور القدرة العسكرية للفصائل الفلسطينية، خاصة حركتي حماس والجهاد، ولكن "الأهداف السياسية" التي تكمن وراء تلك الحرب تسمح لها بتلك "المغامرة العسكرية"، مقابل ما سيكون لها "ربحا سياسيا حقيقيا".

هل تدرك القوى الفلسطينية أبعاد "فخ الكيان العسكري"، وتقطع الطريق على محاولة استغلال أي فعل غير محسوب، وإن كان حقا، فليس كل حق يمكنه أن يأتي بحق جديد...فقطع الطريق على العدوانية هو بذاته ربح سياسي، وليكن الرد فعلا شعبيا مواجها في الضفة والقدس، وقدرة عقلية على كسر "سواد الانقسام"، لو ان الفلسطينية هي الناظم لسلوك مراكز القوى الحاكمة في "بقايا الوطن".

ملاحظة: ذكرى اغتيال الخالد ياسر عرفات رسالة أن "السلام الممكن" مع من قتله لا زال بعيدا... ومن ينتظره منهم سينتظر الى ما لا نهاية... فلتكن ذكراه فعلا لفك الارتباط عن قاتليه وليس غيره!

تنويه خاص: تكريم القائدين التاريخيين فاروق القدومي ونايف حواتمة رسالة وفاء سياسية لمن صنعوا فجر الثورة الفلسطينية المعاصرة ...وبادرة تذكير لبعض من خانوا "الوفاء"!

"الرسمية الفلسطينية" وحركة "السلحفاة السياسية"!

كتب حسن عصفور/ يبدو المشهد الفلسطيني في صورة ضبابية، مرتبك نسبيا، غائب الرؤية السياسية حتى تاريخه، رغم الحديث الذي لا ينتهي عن "انتصارات" من هنا أو هناك، لهذا الطرف أو ذاك، تصل أحيانا وكأن الوضع القائم يمثل "القمة الكفاحية"، مقابل "أزمة المشروع المعادي" للمشروع الوطني.

لكن الحقيقة هي أن الخمول السياسي، وفقر الرؤية السياسية هما الحاضر الأبرز للواقع القائم، رغم الهزات الكبرى التي طالت المحيط والعمق الإقليمي، لكن "الرسمية الفلسطينية" (الحديث عن الشرعية التمثيلية) تعاملت مع "الزلزال التطبيعي" و"المشروع التهويدي"، عبر "مناورات سياسية" عبر خطوات بلا روح، وكلام بلا قيمة فعلية، سواء ما تعلق بضجيج "وقف الاتصالات – العلاقات" مع أمريكا والكيان، وما رافقه من "مظهر احتفالي" لفصائل كان بعضها سعيدا جدا بالحضور بعد غياب، ثم تنازلت كليا عن دورها لمن يملك القرار والمال والسلطة العسكرية – الأمنية، لينتهي الأمر بـ "نكتة القرن" التي ستدخل التاريخ، ما يعرف بـ "أزمة الانتخابات" التتالي أم التوازي أم المشترك، مسألة كشفت "ضحالة نادرة" في كيفية صياغة "الافتراق" عبر بوابة ساذجة.

ولعل المسألة التي اثارت رد فعل بعضه سلبي، ما كان من سحب سفراء فلسطين من الإمارات والبحرين رافقها "ضجيج إعلامي" غير ذكي ولعبت أطراف عربية وإقليمية دور الممول لتعميق تلك الحملة لزرع فتنة سياسية بين فلسطين ودول عربية، نتيجته "فك ارتباط" مع البعض العربي لصالح البعض الذي لعب دورا أخطر بكثير سياسيا على فلسطين.

ومع هزيمة الرئيس الأمريكي ترامب، وفوز جو بايدن، عادت "الروح الذاتية" للرسمية الفلسطينية خاصة رئاستها، وبدأت في التسارع لتقديم بعض "أوراق

حسن النوايا السياسية" من الباب الإسرائيلي، في خطوة كسرت "جرار" علاقة "الود الكاذب" مع الفصائل في الأشهر الأخيرة، وانطلقت لترسم طريقها دون حساب لحملة "الصراخ الكلامية" المستحدثة، كونها تعلم يقينا حدود القوة والتأثير لتلك الجعجعة اللغوية، بما فيها حركة حماس، رغم أنها تملك سلطة حكم في قطاع غزة.

إدارة الظهر الرسمية، وحركة فتح لـ "رفقاء الضجيج المؤقت"، هو جزء من فعل لا يبحث عن مطبات في الطريق نحو صياغة علاقة ما مع البيت الأبيض وإدارته الجديدة، بما قد يشمل "تصورا سياسيا" لن يكون ملائما لفصائل اللغو الكلامي.

ويبدو أن الفصائل بكل مسمياتها تقدم الخدمة التي تريدها حركة فتح والقيادة الرسمية للسلطة في الأشهر القادمة، وهي تحاول إعادة ترميم ذاتها سياسيا بعد أن تبعثرت في الفترة الأخيرة، عبر تصورات قد لا تكون ملائمة للفصائل الأخرى.

ورغم حركة "فك الارتباط" التي قامت بها الرسمية الفلسطينية وفصيلها المركزي فتح عن "الفصائلية"، فهي لا تزال تدور حول ذاتها تنتظر "هدايا خطوة عودة الارتباط" مع الطرف الإسرائيلي، التي بدأت مع بيان أوروبي ورباعية دولية، ما أنعش "رصيد" الرئاسة الفلسطينية في بنك المديح الكلامي، رصيد قد يعود الى درجة الإفلاس الشامل مالم يتم استثماره بما يعزز قاعدة البناء الضرورة.

أصبح من المهم أن تكسر الرئاسة الفلسطينية وفريقها الخاص، "حركة السلحفاة" التي تسير بها منذ زمن، وتعيد الاعتبار لقوة الدفع العام كي يعود الفلسطيني فاعلا في المشهد الإقليمي، الذي يتم رسمه وافق البعض ام لم يوافق، فعالم السياسية لا ينتظر من لا يملك قدرة ورؤية وحضورا.

"ما حك جلدك الوطني غير ظفرك"... قول لا يجب أن يتم نسيانه في قادم الأيام!

ملاحظة: البعض الفلسطيني لجأ لـ "الإشاعة السياسية" بديلا للروح الكفاحية...يا سادة "طريق الهمالة" لا يعالج عورات الفشل بل يزيد نشرها...صححصحوا!

تنويه خاص: افتخار أمريكا بتعيين أول وزير للأمن الداخلي من أصول كوبية يكشف أن العنصرية جينية في ذاك النظام السياسي، الذي يراه البعض نموذجه الأمثل...تبا للدونية والدونيين أينما وجدوا!

"المقاصة"... سلوك الكيان والرد الفلسطيني الذي يجب!

كتب حسن عصفور/ ما ليس مفاجأة، أقدمت حكومة دولة الكيان على خطوة معلومة بخصم مبلغ ما يقارب من الـ 200 مليون دولار من "أموال المقاصة" الفلسطينية بذات السبب، انها دفعت للشهداء والأسرى والجرحى.

بداية لا يجب تكرار سذاجة مواقف سابقة، بوقف استلام الحق الفلسطيني من أموال تقارب الـ 700 مليون دولار، ما يعني موضوعيا خدمة الاقتصاد الإسرائيلي لأشهر، كما سبق أن حدث مرات سابقة، قرار أصاب الفلسطيني مواطنا واقتصادا بأذى كبير، فيما كان "خدمة" مباشرة لاقتصاد العدو وسلطات الاحتلال.

الموقف الاحتلالي، يعتمد دوما على "سلوك رسمي فلسطيني"، إما رفض الاستلام وتلك خطوة سيقدم الشكر لهم، او الاستلام مع بيان لا يقدم ولا يؤخر، وأيضا سيجد التقدير من حكومة العدو القومي، وعليه يرسم قرارته دون أن يحسب أي رد قد يربك "جدول أعماله اليومي" في الضفة الغربية والقدس.

الاستلام لا يجب أن يخضع لنقاش، ولكن ما يجب أن يكون هو القيام بتغيير جذري في آلية الرد سلوكا وموقفا سياسيا، بحيث تتحول المسألة من "قبول بالإكراه" الى قبول بثمن معاكس" وبالتأكيد، في يد السلطة الفلسطينية ومؤسساتها، وأجهزتها عشرات الخطوات "التكتيكية"، وأخرى تفوق ذلك، بحيث يكون العائد السياسي – المالي من ذلك القرار مكلفا للعدو، بدل أن يكون مكلفا للفلسطيني.

ومن بين تلك الخطوات:

المسألة الأمنية:

يجب وقف كل أشكال التنسيق الأمني، وقفا حقيقيا وليس سياسة "الباب الدوار" التي كانت قائمة في الأشهر الأخيرة، ليصبح الأمر مكلفا جدا، وأن الفلسطيني قادر على صفع المحتل، بما هو أقوى.

إصدار الأمر الرئاسي العلني وعبر بيان رسمي، للقوات الأمنية الفلسطينية، التصدي لأي قوة من جيش الاحتلال تتجاوز المناطق التي يمنع وجودها الاتفاق، وتبدأ حملة سياسية – إعلامية بكل اللغات لتوضيح معنى التصدي لأي تجاوز أمني لجيش الاحتلال، ما سيخلق جوا شعبيا ودوليا يدرك من خلاله أن "الأظافر الفلسطينية" لم يتم تقليمها بعد.

المقاطعة الاقتصادية:

يجب تفعيل أساليب المقاطعة وفق الممكن، ما يتطلب خلق علاقة ثقة بين السلطة حكومة وأجهزة، ومواطنين، لا تكرر تجارب فاشلة، كاذبة، بحيث يصبح "المنتج الإسرائيلي، بضاعة محرمة، وكل من يتداولها يعتبر بمثابة خارج عن الصف الوطني.

تشكيل "فرق مطاردة" لكل المحلات التجارية، ووضع فرق خاصة على المعابر كافة، وشن حملات تفتيش على كل الشاحنات التي تأت من الكيان.

مصادرة كل البضائع المخالفة للقرار الفلسطيني، وبدلا من حرقها يتم بيعها وفق شروط خاصة لصالح "صندوق أموال الشهداء والجرحى".

حل المسألة وظيفيا:

تعمل السلطة الفلسطينية على إيجاد آلية جديدة للتعامل مع رواتب الشهداء والجرحى والأسرى، بحيث لا تبدو وكأنها قضية يتم ابتزاز الطرف الفلسطيني، وليس العكس، ووسائل ذلك متعددة، دون أي مساس بجوهر القضية التي تمثل فخرا وطنيا، ورافعة للثورة والمشروع الوطني العام.

آن الأوان الانتقال من "السلبية المرتعشة" الى "فعالية مربكة" لدولة الكيان، وكلما أدركت القيادة الرسمية، ان لديها أوراق قوة حقيقية ستعمل على الرد المناسب، دون الذهاب الى قلب كل المعادلة التي لا تزال تهرب منها بلا مبرر وطني.

الفرصة السياسية مناسبة جدا للقيادة الرسمية الفلسطينية، مع هزيمة ترامب والمهزلة التي يقوم بها، لرد الصفعة الإسرائيلية بصفعتين..لو رغبت!

ملاحظة: سلوك الإدارة الحمساوية في مسألة الاغلاق الشامل يجسد نموذجا حقيقا للارتباك الذي تعيشه...غياب الرؤية وفقدان "البصير السياسي" يقود الى تخبط متواصل..مش هيك الحكم والحكومة يا مش حكومة!

تنويه خاص: "شهيد القدس"، ليس كلمة تقال في سوق اللغة التي باتت تنطلق بلا حساب من فصائل تبحث مالا لا أكثر...تعبير مقدس لمن استشهد من أجلها ومن أجل فلسطين لا غيرها...بعض الاحترام يا أنت وأنتم!

اليوم التالي فلسطينيا بعد فوز "بايدن المحبوب"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا، أصبح جو بايدن رئيسا لأمريكا، مع أرقام تاريخية ستبقى فترة طويلة حاضرة، ومعها فوز أول امرأة بمنصب نائب الرئيس، وكل ما رافق الانتخابات من مظاهر، وخاصة من الرئيس دونالد ترامب، والذي سيفرض "نمطا جديدا" في السلوك السياسي الأمريكي، يكشف ما كان مخفيا، من ثقافة الانحدار الاجتماعي.

ولأن العالم لا ينتظر بليدا، او كسولا فكريا – سياسيا، بات على الرسمية الفلسطينية أن تسارع بكل "بقايا الطاقة" لديها، لوضع خريطة طريقها الخاصة لليوم التالي بعد فوز الرئيس "المحبوب" لها ولغيرها، عربا وعجما، فالفرحة لحظات سريعة الانتهاء في عالم السياسة مع الدول الكبرى، خاصة وأن المشهد الفلسطيني كثير السواد، داخليا وعربيا وخارجيا.

الرئيس محمود عباس بصفته، عليه ان يبادر سريعا لتحديد خطواته، ليس من باب تقديم "الهدايا" للرئيس الجديد وإدارته، بل أولا من باب تحديد أوليات العمل المطلوب كي لا يتجدد "الزمن الظلامي"، وتذهب "ريحنا" الى نزاع ففشل جديد، ومن بين ما يجب أن يكون:

*الوضع الداخلي:

- مصير قرارات فك الارتباط بكل عناصرها، من سحب الاعتراف الى وقف التنسيق الشامل، مرورا بإعلان دولة فسطين، وما يتطلب ذلك من تحديد سياسي واضح، حول تسمية رئيسها وحكومتها وبرلمانها، ودستورها، وعلاقتها بمنظمة التحرير والميثاق.

- التفكير في آليات تنفيذ تلك القرارات، والبحث في "جدولتها" ضمن معادلة "الممكن السياسي"، وتلك مسألة قد تكون جوهرية جدا، لعدم الذهاب الى "بيات شتوي".

- اعلان موقف واضح من قضية المصالحة وما يترتب عليها، وهل حقا هناك فرصة لكي ترى النور، وما هو البديل لو تعثرت وهو الأقرب موضوعيا، لمواجهة الواقع السياسي في ظل الانقسام، لو فشلت كل الجهود لوضع نهاية له، وقد يتطلب ذلك عقد لقاء وطني عام في مقر الرئيس عباس لمناقشة "تعقيدات" التوصل الى مصالحة شاملة، والتفكير في البديل ليس اغلاقا للنقاش الوطني، لكنه ضرورة الى حين تحقيق ذلك الهدف، ومنها دراسة تشكيل "إطار وطني مؤقت".

- مسألة الانتخابات، والتي أصبحت وكأنها أغنية الموسم لكل من يبحث تصريحا ما لجهة ما، دون أي تدقيق فيما يقال، ولذا يجب وضع نهاية للحديث عنها، ما لم يتم وضع إطار شامل، لأي انتخابات نريد، والكف نهائيا والى الأبد، عن الحديث الانتخابي لتجديد شرعية المرحلة الانتقالية.

- ولعل الأمر يتطلب تنشيط "الإطار" الذي يعيش أسوء مراحله منذ تأسيس منظمة التحرير، المسمى اللجنة التنفيذية ، حيث فقدت أي حضور أو تأثير على مسار الحدث، ولذا قد يكون تفعيلها خطوة ضرورية في "الزمن الانتقالي" بين السلطة والدولة، وبعيدا عن العاطفة لا بد من تنشيط أمانة سرها، التي تعطلت بمرض د.صائب عريقات، ويجب تكليف شخصية مركزية لإدارتها الى حين عودة عريقات وخروجه من مرضه.

- رسم الخطوط السياسية الخاصة بالمستقبل وتحديدا فيما يتعلق بالدعوة التفاوضية، ويجب ألا يكون هناك أي تنازل عن وجود قاعدة مشتركة تلتزم بها إسرائيل، وهي التراجع عما قامت به من خطوات تهويدية، استيطانا أو ضما، وتعهد دولي بأن إطار العملية يهدف الى تحقيق إقامة دولة فلسطين في إطار قرار الأمم المتحدة، وضمن جدول زمني لا يتجاوز العام، وبرعاية عربية دولية مشتركة.

* العلاقة العربية الفلسطينية:

يجب المسارعة وفورا، الى ترميم ما أصاب تلك العلاقة من تآكل حقيقي، وعدم البقاء في دائرة الندب واللطم الذي ساد المرحلة السابقة، وتصويب مسار لم ينتج سوى الضرر لفلسطين، وتلك مسألة جوهرية، لا يمكن التعامل مع أمريكا دون عمق عربي.

ذلك بعضا مما يجب أن يكون، وقبل فوات الآوان، وليس "كل تأخيرة فيها خيرة"!

ملاحظة: مظاهر الفرح الدولية لسقوط ترامب تمثل "ظاهرة تاريخية" لم يسبق أن شهدها الكوكب الأرضي...وتلك تكفي لتقول كم أنه كان "شاذا" عن الحياة السياسية العامة.

تنويه خاص: ان تقرأ للبعض الفلسطيني تعليقا على الحدث الأمريكي، انه لا فرق بين هذا بايدن وذاك ترامب، قول بذاته مسخرة سياسية، بل وجهل سياسي مكثف يكشف أنهم يعيشون خارج الواقع!

"بيانات الغضب" الفصائلية من قرار السلطة...ماذا بعد؟!

كتب حسن عصفور/ لعلها كانت أسرع حركة كلامية فصائلية وبعض من شخصيات إعلامية، تلك التي حدثت بعد قرار السلطة الفلسطينية التخلي عن "وقف الاتصالات" مع الجانب الإسرائيلي، وفق رسالة "منسق نشاطات سلطة الاحتلال" الملتبسة صياغة ومضمونا، والقاصرة عن تحديد أي معالم واضحة

لطبيعة العلاقة بين الطرفين، والموقف من منظمة التحرير وقضايا الوضع النهائي، وضبابية الالتزام باتفاق إعلان المبادئ المفترض انه ناظم العلاقة وقاعدة الحل الدائم.

مجمل الردود جاءت بـ "عصبية سياسية"، كأنها أصيبت بصدمة ما، ولم تقدم أي من بيانات مسلسل "الرفض العام" خطوة واضحة لما سيكون ما بعد الحدث الكبير، وانحصرت في سياق الإدانة والاتهام والعودة الى لغة ما قبل مايو 2020، خاصة من تحالف حماس، حيث أصبح التخوين حاضرا، وربما بانفعالية أعلى.

دون التدقيق، في حقيقة "الصدمة الاندهاشية" التي أعربت عنها "الفصائل"، لكن الأهم من الانفعالية، ماذا ستقدم جميعها من رؤية سياسية بديلة، لقرار السلطة، وهل حقا لديها من حيث المبدأ، أي تصور عملي يمكنه أن يمثل حائط صد لعرقلة القرار الرسمي، أم أن الأمر سيفتح "بؤرة" مضافة من مشاهد الظلامية السياسية التي باتت الحاضر الأكبر.

الرفض الفصائلي للخطوة السلطوية حق مطلق، خاصة وأنها جاءت دون تنسيق مع أي "شريك" أو "قريب" أو من أهل "الحظوة الرئاسية"، ولكن لكي يصبح لتلك المواقف "الرافضة" قيمة سياسية يجب أن تتحرك لصياغة "البديل الممكن" لحصارها أو وقف مفعولها، فهل هناك إمكانية موضوعية لصياغة "رد فصائلي موحد"، أم سينتهي الأمر بإعادة "التموضع السياسي" كما كان ما قبل اللقاءات "الكونفرنسية".

لعل السلطة وفصيلها المركزي "فتح"، ترى أن صياغة علاقة خاصة مع إدارة بايدن يجب أن يكون بلا "شروط مسبقة" من الواقع الفلسطيني، وأنها ستفتح باب "الحوار" ما بعد صياغة "التفاهم الخاص"، اعتقادا منها بأن الرد الفصائلي، بما فيه حركة حماس لن يتجاوز "فعل الكلام" الى حين التغيير ما بعد يناير 2021.

حسابات الرئيس محمود عباس وفريقه المصغر لطبيعة رد الفعل، وحدود تأثيره، كان أحد العناصر التي حسمت قرارها "الخاص" دون أي تشاور عام، بل دون أن يناقش في أي إطار قرر وقف العلاقات، بما فيها تنفيذية منظمة التحرير التي

تتحول الى الغائب الأكبر، ومركزية فتح التي أصاب غالبية أعضائها "الدهشة" كما الفصائل.

لو حقا يراد تشكيل "موقف ضاغط" على السلطة لتصويب مسارها ضمن "التفاهمات" الوطنية المشتقة من قرارات الشرعية، للتوجه نحو "فك الارتباط" بدولة الكيان على طريق إعلان دول فلسطين تحت الاحتلال، يجب البدء في كيفية إدارة الأزمة بعيدا عن اللغة الصوتية، والبحث في أشكال أخرى من "المواجهة السياسية" لعرقلة القرار المفاجئ.

وفي حال عجزت مجمل الفصائل عن تشكيل قوة ضغط موحدة، تربك قرار السلطة وتقدم بديلها السياسي العملي، فيمكنها القيام بفتح باب "الحوار" مع السلطة ذاتها حول أبعاد القرار وما هي دوافع القرار، وكيف لها أن تتحرك دون التخلي عن قواعد الاتفاق لفك الارتباط، وهل هناك إمكانية لصياغة "رؤية استراتيجية موحدة"، أم ان السلطة وفصيلها الرئيسي فتح، قررت الذهاب دون "شركاء"، نحو بناء "علاقة خاصة" مع الإدارة الأمريكية المنتخبة، دون أن يثقل حركة قدميها ولسانها "القيود المحلية".

إدارة الظهر السياسي أو ما يعرف بـ "الحرد السياسي" دون فعل أو تأطير جاد أثبتت فشلا تاريخيا، ولذا يجب البحث في سبل التعامل مع التطور الجديد ضمن "الممكن السياسي" وليس غيره.

الضجة اللغوية دون وجود اقدام لها ستنتهي بأسرع مما بدأت...وعندها تعود "ريما" الى عادتها التي لا تنتهي ندما ولطما على ما كان يجب أن يكون ...ولكنه لم يكن!

ملاحظة: قيام الرسمية الفلسطينية بإعادة سفيرها الى البحرين منذ أيام، والحديث عن إعادة السفير الى الإمارات خلال أيام، بطرق "سرية" لا يليق بفلسطين...قرار يكشف ان "الفكر الناظم" قاصر سياسيا!

تنويه خاص: ما نسب الى ملك البحرين عن مبادرته استضافة لقاءات تفاوضية فلسطينية – إسرائيلية، خلال قمة أبو ظبي الثلاثية وترحيب الأردن بها، هل جاء بعلم "الرسمية الفلسطينية" أم دون...الجواب يحدد قيمتها الإقليمية!

تحالف "آكلي السحت" بين "جوال" و"حماس"!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلنت شركة الاتصالات عن سرقة مخازنها في قطاع غزة يناير 2020، دون أن يتم كشف السارق، رغم حجم المسروق من شركة ذات "ثقل اقتصادي" يمكن اعتباره الأهم في "بقايا الوطن"، والمؤشرات تقول أن هناك معادلة خاصة يتم تركيبها بين أجهزة حماس الأمنية والاتصالات.

صمت الشركة عن متابعة اللصوص، واعتبار حماس وأجهزتها الأمنية "الحادث" بفعل فاعل "غير معلوم"، كشف وجود "علاقة سرية ما" نشأت بين الطرفين، خاصة وأن أحد كبار موظفي الشركة من قيادات الحركة الحمساوية.

شراكة الاتصالات بكل مكوناتها مع حماس، حكومة وأجهزة أمنية، برز بوضوح مع انطلاق "حراك تسقط جوال"، رفضا لأسعارها الاستغلالية والتي لا تتناسب مطلقا مع الخدمات التي تقدمها مقابل ما يدفعه المواطن، وبدأ أمن الحركة في مطاردة نشطاء الحراك، وفتح باب التحقيق تحت التهديد.

بالتأكيد، ما تقوم به أجهزة أمن حماس ليس حرصا على " الأمن العام"، بل هو "فعل مقابل خدمة"، والخدمات هنا "هدايا خاصة جدا"، تعلمها جيدا قيادة الشركة والحركة، تستحق كل الدعم الأمني وتوفير الغطاء كي ينكسر الانسان الغزي، أمام استغلال فريد.

وجاءت حادثة اعتداء أمن شركة جوال على الشاب الفنان "عادل المشوخي"، الواضحة شخوصا وعنوانا، ثم بيان "اعتذار الشركة التبريري لعدوانية أمنها"، ليعلن عن حقيقة العلاقة بين "الحاكم" في قطاع غزة ورعايته إرهاب الشركة للمواطن، خاصة وأن أمن حماس قد أصدر بيانا في يوم سابق ليهدد المواطنين، لكنهم وقفوا صامتين كليا أمام إرهاب علني مكشوف.

حادث الاعتداء على "المشوخي" سيصبح "علامة فارقة" لفضيحة تحالف السلطة مع رأس المال، ورسالة إرهاب جديدة ضد كل من يرفض الاستغلال، وأن المواطن لا يملك حقا على رفض او احتجاج على ما تقوم به شركة أصبحت جزءا من تحالف "آكلي السحت"، الذي تكون بين الاحتكار والسلطة القائمة في قطاع غزة.

السؤال المركزي، ليس موجها ضد سلطة حماس والشركة الاستغلالية، فكلاهما رمز لفساد من نوع جديد، ولكن كيف لقوى وفصائل تنادي ليل نهار بالإصلاح ومقاومة "الفساد" تصمت على النموذج الأبرز لتحالف فساد علني صريح، تقوده حركة تدعي كل شيء الا أن تصدق.

هل صمت هذه القوى على تحالف "آكلي السحت" هو جزء من شراكة "طعمي الفم تستحي العين"، أم خوفا ورهبة من بطش أمني لم تعد تقوى على مواجهته، وفي كلا الحالتين عليها أن تخجل من سلوك يفقدها أي "مشروعية" سياسية للحديث عن الإنسان وحقه.

المثير حقا هو أن غالبية المؤسسات الأهلية، تغض الطرف عن استغلال الشركة الاحتكارية، وما قامت به من "بلطجة علنية"، سكوت مريب يبدو أن ثمنه مدفوع مسبقا وبشكل يستحق كل هذا الخرس الكلامي في الدفاع عن حق المواطن.

"حادثة المشوخي" ستصبح علامة فارقة لفضح علاقة سرية لمعادلة فساد مستحدث، أصبحت جزءا من الحقيقة السياسية الحاكمة في قطاع غزة، ليكمل ما هو قائم في الضفة الغربية، حيث نشأ تحالف "آكلي السحت" بين السلطة والاتصالات عبر الصفقة السرية الأشهر بينهما.

"حراك يسقط جوال" يجب أن يصبح "حراك يسقط تحالف آكلي السحت"... تلك هي بوابة مواجهة سرقة الانسان واستغلاله!

ملاحظة: هل يمكن اعتبار رفع مواطن فلسطيني دعوى ضد مستوطن أمام القضاء الفلسطيني خطوة صائبة ام تحتاج الى تفكير أوسع...المستوطن جزء من آلة سلطة الاحتلال...أعيدوا النظر فيما قررتم!

تنويه خاص: تخيلوا..في البيرو قام البرلمان بعزل رئيس البلاد على خلفية تلقيه "رشوى" قبل ست سنوات...الحق لا يسقط بالتقادم ..مبدأ سيبقى ثابتا وإن طال الحساب يا مرتشين في بقايا الوطن

"جزرة" غانتس الى "حماس...لما والى أين؟!

كتب حسن عصفور/ ربما تكون هي "صدفة زمنية"، أن يختار وزير الجيش الإسرائيلي ورئيس حزب "أزرق أبيض" بيني غانتس فشل الجولة "التصالحية" الأخيرة بين فتح وحماس، ليكشف عن الشروط التي تبحث عنها تل أبيب نحو عقد "تفاهات طويلة" مع حركة حماس في غزة، خلال لقاء مبعوث الأمم المتحدة، المنتهية ولايته نيكولاي ملادينوف.

ولكن الذي لا يمكن اعتباره "صدفة" ابدا، ان دولة الكيان بمكوناتها الحاكمة، تبحث عمليا بكل السبل الممكنة لأن تصبح معادلة "التهدئة مقابل المال" واقع سياسي، ضمن واقع يعتقدون أنه القاطرة الأهم لفصل جناحي "دولة فلسطين" القائمة – الغائبة عن الحياة السياسية رسميا، وأن تبقى تلك "الحقيقة الانفصالية" أداة إنهاك لأي حركة نهوض كياني فلسطيني مستقبلا.

ومراقبة للتطورات التي تتحرك، فأجهزة الأمن في دولة الكيان، قبل ساسته، تدرك أن هناك ما يمكن استغلاله "جيدا" لإرباك المشهد الوطني الفلسطيني، بعد تصريحات خالد مشعل الأخيرة، حيث وضع ملامح سياسية صريحة لإقامة "كيانية غزة المركزية" دون صلة راهنة بالسلطة أو الدولة، تحت ذرائع متعددة، لكن جوهرها انفصالي الى حين ترتيبات مرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس، علها تنتج "حالة سياسية" تضع حماس كأولوية في "تسوية جديدة"، او شريكا مركزيا فيها، انطلاقا من "الكيان الغزي المستقل".

بالتأكيد، ما حدث من عودة السلطة الفلسطينية علاقتها مع الكيان، كرسالة "حسن نوايا سياسية" للرئيس الأمريكي المنتخب والرباعية الدولية والاتحاد الأوروبي، سيدفع الكيان للدخول من "الشقوق" الجديدة بين طرفي الواقع الحاكم في الضفة والقطاع.

الحفاظ على "الكيانية الغزية المستقلة"، هدف إسرائيلي بامتياز تشاركت معها الإدارة الأمريكية منذ عهد الرئيس بوش مرورا بحمايته في عهد أوباما، ووجد كل الدعم والتطوير في "العهد الترامبي " الأسوأ اثرا على القضية الفلسطينية.

هل تحاول إسرائيل عبر "جزرة غانتس" أن تستبق إدارة بايدن لتحافظ موضوعيا على "ديمومة الكيانية الغزية"، وتفرضها كواقع يضعف أي مفاوضات فلسطينية إسرائيلية، وتصبح كـ "خنجر" يستخدم في تعزيز الرؤية التوراتية، خاصة بعد بيان "الرباعية" حول عقد مؤتمر لحل الصراع برعاية دولية عربية، لن تكون حماس جزءا منه، والتمثيل الفلسطيني ينحصر فقط في الرسمية الفلسطينية، ما قد يربك نسبيا الموقف الإسرائيلي لو عقد المؤتمر.

سيخرج بعض ناطقي حماس للتأكيد على "الثوابت"، وقد يرفضوا كما هم منذ 2007 أن يكون هدفهم "كيان غزة المستقل"، رغم انهم يوميا يبنون حجرا جديدا في معماره، بل أصبحت الدعوات صريحة منهم ومن فصائل أصابها "الحول السياسي"، عندما طالبت بعدم الاعتراف بالسلطة وفك الارتباط بها، لمصلحة "الكيانية الغزية المركزية" بعد خطوة عودة العلاقات مع إسرائيل.

الذهاب الى تلك الدعوة الانفصالية بغطاء "ثوري" لا يمكن لها أن تمر مرورا عابرا على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، فهي ستعمل بكل الوسائل لتعزيزها، وأيضا بكل ما يبدو انه "وطني جدا" بل ما فوق "الوطنية"، ولكنها لن تترك مثل تلك الدعوات تمر هكذا، سواء التي تعي ما تريد كما غالبية حماس، أو البلهاء منها، كما فصائل تبحث عن "ذاتها" بعد أن فقدت حضروها غير الكلامي.

"جزرة غانتس" الأخيرة لحركة حماس، ليست تصريحا كما هو معتاد، بل قد يكون الأول منذ زمن، بذلك الوضوح...تسوية طويلة مقابلة تهدئة طويلة (مسألة الأسرى مرورا في الطريق)، لكن السياسي هنا، العمل على تعزيز "كيانية حماس" في قطاع غزة.

الحذر يجب أن يكون من حركة فتح أولا، لأن تسارع على ترتيب بعض مسارها الذي فقد بوصلته، وابتعد عن علاقة مع الشعب وفصائل منظمة التحرير، وأن تعمل بكل ما يمكنها لأن تترك حالة "الشرنقة السياسية" التي دخلتها منذ زمن، فالقادم أما تعزيز "الكيانية الفلسطينية" أو تعزيز "المحميات الكيانية" في بعض الضفة وقطاع غزة.

ولا مكان في مسار التاريخ للبلداء أو الأغبياء...!

ملاحظة: النفي السعودي للقاء نتنياهو مع ولي العهد محمد بن سلمان، أضعف كثيرا من تصديقه من قبل ساذج سياسي...خاصة بعد تصريح وزير خارجية المملكة عن "التطبيع"...بلاش لعبة الاستهبال تاني!

تنويه خاص: ليش السلطة الفلسطينية تصر على أن تكون عودة السفراء الى دول عربية بشكل سري...هيك سلوك مسيء لها جدا، وكأنها تقوم بما لا يجب أن تفعل...شوية "مرجلة" كما تفعل أجهزة الأمن في الضفة ضد مخالفيها!

"خيارات ريفلين الثلاثية"...جدية أم تسلية سياسية؟!

كتب حسن عصفور/ علها المرة الأولى التي يخرج فيها أحد قادة الكيان "الرسميين"، ليعلن كلاما خارج "الصندوق الفكري الصهيوني" التقليدي، عندما تحدث رئيس الكيان روؤفين ريفلين عن خيارات سياسية ثلاثة يمكن التعامل معها لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

أهمية "الخيارات" التي عرضها، تأتي في توقيت سياسي يتصف بالاندفاعة الأقوى لطمس المشروع الوطني الفلسطيني لصالح التهويد، المدعم من "القاطرة الأمريكية" المعاكسة بخط سيرها للشرعية الدولية، خاصة ما عرف بـ "خطة ترامب"، التي يمكن تصنيفها كفايروس "كورونا" السياسي المستحدث، لتدمير كل قواعد التسوية الممكنة.

"خيارات ريفلين" الثلاثة، لخصها في:

*دولتين لشعبين....

*دولة واحدة لشعبين...

*اتحاد كونفدرالي...

بداية الخيارات الثلاثة تنص على دولة فلسطينية لشعب فلسطيني، اعتراف يتناقض كليا مع موقف الحكومة القائمة في الكيان الإسرائيلي، والتي لا تتحدث

مطلقا عن التعبيرين، دولة وشعب، وكل ما تتطرق له يتمحور حول "كيان موسع" ليسموه ما يسموه، والإشارة الى تعبير "الفلسطينيون" دون كلمة شعب، وتلك ليس مصادفة أو جهل كما يعتقد بعض الجاهلين في بلادنا، بل وصف سياسي لفكر سياسي ينكر الشعب والحق في الكيان المحدد.

"دولتين لشعبين"، خيار يتماشى نسبيا مع رؤية بوش "حل الدولتين"، وهو الخيار الأكثر قبولا وتداولا، ولكن لا الرئيس الأمريكي ولا الرئيس الإسرائيلي تحدثا عن "حدود الدولتين"، ولنضعها جانبا، ونستند الى ما هو معلوم بقرارات الشرعية الدولية، وإطار اتفاق إعلان المبادئ (الأم)، الذي تحدث عن الضفة الغربية وقطاع غزة كوحدة جغرافية موحدة.

والسؤال، كيف يمكن تحقيق تلك التسوية التي تفتح الباب أمام حل عملي للصراع، وليس بحثا عن وضع عقبات فوق العقبات لمنع الحل السياسي مع أصل الرواية وهو شعب فلسطين...

"دولة واحدة لشعبين"، ولعل هذا الشعار يجد قبولا عاطفيا لنسبة عالية بين الفلسطينيين، دون تحليل لما وكيف، لكنه يحتاج الى تدقيق سياسي تفصيلي من حيث، المسمى لتلك "الدولة الواحدة" وهل يمكنه أن يشير الى "ثنائية التكوين"، أم مسمى وصفي لواقع سكاني، بأن يكون شعب فلسطيني في إطار دولة إسرائيل، ولو كان ذلك، ما هي حقوق ذلك الشعب، والدستور الناظم لتلك العلاقة، وهل يحق لفلسطيني أن يصبح رئيسا للدولة الواحدة، كما رئيسا لحكومتها...تفاصيل قانونية سياسية هامة يمكن البحث فيها.

"اتحاد كونفدرالي"، وهو الخيار الذي يتطلب أولا وجود دولتين لشعبين، كي يقوم بينهما الاتحاد المنشود، ما لم يكن الأمر أقرب الى كونفدرالية بين "ولايات" مع حقوق مدنية – سياسية وقيود دستورية...خيار يفتح أفق نقاش في ظل حل شامل إقليمي يغير من طبيعة الكيان "العدوانية"، واسقاط كل شعار صهيوني تحدث عن دولة من "النيل الى الفرات"...

كان يمكن للقيادة الرسمية، أن تكون أول المرحبين بما تحدث عنه رئيس الكيان، و"الخيارات الثلاثة"، وتبدي الاستعداد لفتح قناة اتصال مباشر معه، وتشكيل

فريقين من طرف الرئيس محمود عباس والرئيس الإسرائيلي لمناقشة ما تقدم به، لما تحمل من مضمون يفترق كثيرا عن مخطط التهويد وخطة ترامب ذاتها.

لم يفت الوقت بعد لذلك المقترح، فالهجوم السياسي أصبح ضرورة بعد "نكسات متلاحقة"، ولعل الجو الدولي الذي أعاد مفهوم التسوية وحل الصراع الى بعض قواعده التي كسرت أرجلها الإدارة الأمريكية الراحلة، الى غير عودة، يمثل فرصة سياسية هامة لبلورة رد واضح على "خيارات ريفلين الثلاثة"...

ربما تمثل "مبادرة الرئيس عباس" للبحث في "خيارات ريفلين" صفعة سياسية هي الأقوى لرئيس حكومة الكيان نتنياهو، لا تقل قيمة عن سقوط ترامب...

لنفكر خارج "صندوق البلادة السياسية" الذي ساد زمنا...هل يمكن فعل ذلك أم تبقى الانتظارية هي "السيد السياسي"!

ملاحظة: بيان "الرباعية الدولية" يمثل تطورا نوعيا نحو إطار لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، يتطلب بلورة فلسطينية عربية لكيفية التفاعل العملي وليس الكلامي مع ما تقدم...

تنويه خاص: لا يليق بفلسطين ألا تستكمل فراغ حدث برحيل د. صائب، خاصة أمانة سر تنفيذية المنظمة...المسألة ليست تعبئة فراغ مكاني...بل تعبئة قصور فعل لهيئة يفترض انها "الخلية الأولى" للقرار الوطني!

"رزمة" هاريس السياسية للفلسطينيين...ما لها وما عليها!؟

كتب حسن عصفور/ عشية إعلان اسم الرئيس الأمريكي المنتصر، أقدمت السيناتور كامالا هاريس المرشحة الديمقراطية لمنصب نائب الرئيس على عرض "رزمة سياسية" مخصصة للشعب الفلسطيني، ضمن الرؤية القادمة للإدارة الأمريكية، لو وصل جو بايدن الى البيت الأبيض.

ورغم ان البعض أشار الى نقاط من تلك الرزمة ضمن التقديرات العامة، لكنها المرة الأولى التي تعلن بشكل من أهلها، خلال مقابلة صحفية مع هاريس.

عناصر الرزمة المقبلة ستقوم على الغاء خطوات أقدمت عليها إدارة ترامب "السابقة"، تتمثل في:

* ضمان تمتع الفلسطينيين والإسرائيليين بتدابير متساوية من الحرية والأمن والازدهار والديمقراطية.

* الالتزام بحل الدولتين ومعارضة أي خطوات أحادية الجانب تقوض هذا الهدف.

* معارضة الضم والتوسع الاستيطاني.

* استعادة المساعدات الاقتصادية والإنسانية للشعب الفلسطيني.

* معالجة الأزمة الإنسانية المستمرة في غزة.

* إعادة المساعدات لوكالة "أونروا".

* إعادة فتح القنصلية الأمريكية في القدس الشرقية.

* إعادة فتح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن.

* الاحتفاظ بالسفارة الأمريكية في القدس (بما يعني تكريس الاعتراف بها عاصمة لإسرائيل).

عناصر بمجملها تدخل بعضا من "الراحة النفسية" للفلسطينيين "رسميا وشعبيا"، بعد أن عاشوا في حالة من "الكبت السياسي" في النصف الثاني من عهد ترامب.

وتمثل العناصر التسعة المعلنة قوة دفع للرسمية الفلسطينية استعدادا لانطلاق قطارها نحو تجديد تواصلها مع البيت الأبيض، المنقطع منذ مايو 2020.

ولكن، هل يمكن اعتبار أقوال المرشحة لمنصب نائب الرئيس الأمريكي التزاما سياسيا، ستعمل الإدارة المقبلة في حال فوزها، وهي الأقرب جدا، على تنفيذها دون منعرجات في طريقها بعد النصر الانتخابي.

من حيث الجوهر، مجمل العناصر المعلنة هي جزء من السياسة الأمريكية، وسبق ان أعلنت في عهد إدارات سباقة، بالعكس هناك ما هو جديد، لمصلحة إسرائيل يستمر من زمن ترامب، ولذا ما سيكون "شكليا" تصويب انحراف ترامبي عن المسار الأمريكي التقليدي، دون أي طاقة مستحدثة لتطوير سبل حل الصراع الدائم منذ زمن بعيد.

ولأن الأمر ليس حركة بهلوانية، فما ستقدمه الإدارة الجديدة يستند أولا الى الوقف الكلي لأي خطوة فلسطينية رسمية تتعلق بـ "فك الارتباط" عن الجانب الإسرائيلي، ضمن بند أن أمريكا لن تسمح بما يؤثر على رؤيتها في "حل الدولتين"، وهذا يشمل الضم وأيضا منع فك الارتباط بكل مكوناته، ويفتح الباب لعودة التنسيق الشامل.

الرزمة الأمريكية، تتطلب رزمة فلسطينية رسمية، تعلن استعدادا واضحا لعودة المفاوضات "الثنائية"، بما يشمل وقف مساعي الرئيس محمود عباس لعقد مؤتمر دولي للسلام، ووقف مناقشة الأمر في مجلس الأمن، خاصة وأن الجلسة الخاصة بذلك ستكون في يناير 2021، وهو موعد دخول بايدن – هاريس الى المكتب البيضاوي، ولذا لن يغامر الرئيس عباس بتحدي الإدارة الجديدة ويمضي في المطالبة بعقد مؤتمر دولي دون توافق مع واشنطن، والتي من حيث المبدأ يمكنها وقف أي قرار عبر "فيتو"، لذا سنجد من بين أعضاء "الرسمية الفلسطينية" من ينادي بوقف التحدي والانتظار زمنا...مستغلين "الرزمة" المعروضة إعلاميا.

ورغم عدم قيام الرئيس عباس وحكومته بتنفيذ أي من عناصر فك الارتباط، المقرة رسميا، بما فيها تعليق الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، فما سيكون من موقف بذلك سيفتح جبهة "صداع وطني"، وتبدأ حركة الاتهامات المتبادلة، وتسقط كل مقولات "الشراكة الوطنية"، وأن الكل الفلسطيني في قارب واحد.

لو أن هناك رغبة حقيقية في التقدم خطوة الى الأمام فلسطينيا، وخلال المرحلة الانتقالية يجب القيام بخطوات تكرس واقعا سياسيا، تتمثل في تعليق الاعتراف المتبادل وإلغاء المرحلة الانتقالية بكل ما لها، بما فيها إعلان دولة فلسطين امتدادا شرعيا للسلطة الفلسطينية.

المطلوب قبل يناير القادم، خطوات عملية لطمأنة الشعب الفلسطيني وليس طمأنة الإدارة الأمريكية، وغير ذلك قل على المشروع الوطني السلام...!

ملاحظة: انتصار ماهر الأخرس في معركة التحدي مع سلطة الاحتلال، تكريس بأن الإرادة لها ان تحقق كسبا لو توقفت حركة "الارتعاش الوطنية".

تنويه خاص: رسالة الوداع التي كتبها صحفي بعد مغادرته قطاع غزة، تجسيد حي لمدى امتهان كرامة المواطن...هل تقرأ قيادة حماس تلك الرسالة لتدرك أنها ليس في مسار توافق مع أهل القطاع...ام تبقى بطريقتها "أنا السيد الأكبر"؟!

رسالة حماس للرئيس عباس..هل ستصل ومتى؟!

كتب حسن عصفور/ في 4 سبتمبر 2020 انطلقت الحركة الاستعراضية للفصائل الفلسطينية عبر لقاء التقنية المستحدثة، والذي أصر الرئيس محمود عباس على حضوره كاملا باجتهاد مفاجئ، وأطلقت بيانا ولوضع نهاية للزمن الأسود حيث صنعته بشكل مباشر حماس وفتح، او بصمت وتواطئ من البعض الآخر، ولكن لم يحدث خطوة واحدة من الوعود وكأنها ذهبت في طريق المصادرة من قوى خفية.

وانتقلت الحالة السجالية بين طرفي المشهد الانقسامي، من البحث عن خطط وتشكيل أطر للمواجهة الشعبية و"قيادة وطنية موحدة" الى تقزيم كل ما كان في انتظار رسالة حماس الى الرئيس محمود عباس، وكأنها الفانوس السحري الكفيل بإزالة عهد السواد الطويل.

وتقديرا لكل ما حدث من تنقلات مكانية، فما يحدث من اختصار "الأزمة الكلية" في رسالة يجب أن تصل فتلك مسألة بذاتها تكشف الضحالة السياسية، خاصة بعد أن أعلن الطرفان أنهما في طريق "شراكة وطنية"، ولن يسمحا لأي طرف عرقلة مسارهما "التصالحي" التاريخي، كما قال أحد "المجعجعين الجدد"، حيث حاول أن يضع الأزمة على "مجهولين".

هل حقا من يبحث "شراكة وطنية تاريخية" يمكنه ان ينتظر شهرين كاملين لكي يصيغ رسالة تحديد موقف ما من قضية لم تعلن سوى الإشارة بأنها تدور حول موقفها من الانتخابات، رغم الاتفاق على أنها متتالية للتشريعي والرئاسة والمجلس الوطني، دون تحديد زمن ما.

السؤال، لماذا مطلوب من حماس دون غيرها رسالة الى الرئيس عباس كشرط مسبق الى إصدار مرسوم الانتخابات العامة، وما هو رأي القوى الأخرى، أليس لها حق في تحديد وقفها من تلك المسألة التي تنتظرها حركة فتح، ولو توافقت رسالة حماس مع هوى فتح، ولم توافق هوى مختلف الفصائل، هل سيصدر الرئيس عباس مرسومه الانتخابي باعتبار أن الآخرين أرقاما غير ذي صلة.

ما يحدث من تعليق مصير المستقبل الوطني بكل مكوناته، برسالة من حماس يمثل أولا إهانة سياسية "تاريخية" لحركة فتح دورا ومكانة وماض ثوري، وتقزيما للحركة الوطنية الفلسطينية، وسخرية من المؤسسة الرسمية وقانونها العام.

وكي لا يعتبر بعض "هواة السياسة" أن السؤال بذاته يدخل في سياق تعطيل "وهمهم التاريخي"، ما هو الزمن المسموح به لانتظار تلك الرسالة، هل هو مفتوح الأجل أم محدد، وهذا ما يجب أن يعلنه هؤلاء الذي يتحدثون دون تدقيق سوى أن يقال أنهم قالوا، بعيدا عن احترام شعب فلسطين ووعيه السياسي.

وفي حال لم ترسل حماس رسالتها، أو ضلت طريقها لزمن بعيد ولم تصل الى مقر "المقاطعة"، هل سيوقف الرئيس عباس آلية إصدار المرسوم الانتخابي، خاصة وأن مسؤولي السلطة التنفيذية وحكومتها بدأوا في اعتبارها الطريق الأصوب لتجسيد الدولة، دون تدقيق كيف سيكون ذلك، مع عدم وضوح طبيعة الانتخابات.

هل سترهن فتح، المستقبل الوطني الفلسطيني بمكوناته على رسالة حماس، إن كانت كنا وإن لم تكن ذهبنا الى تيه جديد، أليس تلك معادلة سياسية تقر فيها فتح (م7)، بأن حماس باتت هي صاحبة القرار المركزي، وأن السلطة ورئيسها تحولوا الى أدوات لتنفيذ تلك الرغبة، هل يدرك هؤلاء أي مهزلة سياسية فيما

يعلنون، وكأنهم يخططون لاستبدال تاريخ بتاريخ ودور بدور تمهيدا لمشروع "جديد".

من يصرخ ليل نهار بأنه صاحب القرار والمستقل، لا يمكنه أن يجلس على قارعة الطريق سائلا ساعي البريد، هل تحمل رسالة "الفانوس السحري" أو رسالة "عفروكوش"!

ملاحظة: من مفارقات مشهد حادث فيينا الإرهابي، الفلسطيني أسامة جودة ينقذ حياة شرطي نمساوي..البعض العنصري رأي الإرهابي بصفته الدينية وتجاهل المنقذ وأيضا بصفته الدينية..كلاهما مسلم...الإرهاب ليس في الدين!

تنويه خاص: الرئيس عباس يعلن حالة الطوارئ لشهر مضاف..حماس بقدرة قادر أعلنت أن مناطق غزة تحولت من "حمراء" الى "خضراء" وكأنها تعلن رفضا لأي صلة مع قرار الرئيس..قمة "الشراكة الوطنية"..مش هيك با بعبعاني!

سلاما يا صديق..سلاما يا صائب!

كتب حسن عصفور/ قبل يوم واحد من ذكرى اغتيال زعيمنا الخالد مؤسس الكيانية الوطنية الفلسطينية الشهيد ياسر عرفات في 11 نوفمبر، قرر د.صائب عريقات الرحيل، وكأنه قاوم كل عدوانية المرض الوبائي تلك الفترة ليكون يوم ذهابه الى عالم الغيب قريبا من ذهاب أبو عمار.

غادرنا صائب، بلا ضجيج، مع انه كان بذاته "ضجيجا سياسيا" بلا هوادة، مقاتل من طراز خاص، اختلفنا كثيرا في السنوات الأخيرة، دون ان نختلف أن نبقى أصدقاء، ولعل أكثر العبارات التي رسخت في حواراتنا الأخيرة، قوله لن أخسرك كصديق مهما كان خلافنا..

من سنوات لم نلتق، لكن التواصل الاجتماعي كان بيننا حاضرا، قسوت كثيرا عليه في لحظات سياسية، لكنه لم يكن كما غيره حقودا كارها ناكرا، فأصر أن تبقى علاقتنا التي كانت كما كانت، صداقة فوق الحسابات السياسية.

فيما قبل خبر إعلان اصابته تمنيت عليه أن يحاصر "صائب"، وألا يترك العنان لشهوة الفعل التي تسكنه، فضحك قائلا سأحاول...ولكن كان ما كان من تسلل الوباء الكوروني مع رئة بذاتها لا تحتمل غزوة فايروسية...قاوم ما يمكن المقاومة، لكنه لم ينجح كما اعتاد فكان الرحيل يوم 10 نوفمبر 2020.

الى نعمة "أم علي" رفيقة صائب في الحياة..الى دلال وسلام وعلي ومحمد..الى وجيهة التي عملت معه سنوات طوال في مكتبه...الى كل من أحب صائب الانسان قبل السياسي لا عزاء فيمن يبقون حاضرين معنا..

منذ زمن لم أدمع صائب أجبرها!

سلاما يا صاحبي ..سلاما يا صائب.. ويا عزيزي سأفتقدك

سلوك حمساوي انقسامي لثقافة انفصالية!

كتب حسن عصفور/ دون النظر للتصريحات "البهلوانية" التي سمعها بعض فاقدي البصيرة السياسية، بأن حركة حماس تتجه فعلا لبناء "شراكة وطنية"، وأنها بدأت تدرك أن "المصلحة العليا" هي الهدف، فما حدث مؤخرا بنشرها "قرارا" خاصا يمنع بموجبه ادخال منتجات فلسطينية من الضفة الغربية الى قطاع غزة، يضع حدا فاصلا بين "الوطنية" و"الانفصالية".

وبعد تسريب صورة "القرار الحمساوي"، أصدرت "وزارتها" بيانا أكثر مهزلة من قرارها، بالحديث عن وجود مراجعة لدخول منتجات من الضفة الى قطاع غزة كي لا يغرق "السوق المحلي"...

بالتدقيق في بيان "التوضيح الحمساوي"، نكتشف عمق الفضيحة السياسية، ليس لجهة المنع أو السماح بل من باب دراسة "تقييد" حركة بضائع الضفة الغربية، وكأنها مستورد من "بلد أجنبي" يجب حصار المستورد لحماية "السوق المحلي"، وهو التعبير الذي يضع فاصلا قاطعا في المفهوم الثقافي للحركة التي تسيطر

على قطاع غزة، لتكشف أن لها "سوقها الخاص" يحدد ما يجب ولا يجب، وليس سوق فلسطيني محلي، هو من يحدد الحاجة.

لا يمثل القرار "الاقتصادي" مفاجأة لأن حماس فعليا تبني "كيانها المستقل" ولن تتنازل عنه، أي كانت الحركات التي يتم الإشارة اليها، فهي تعمل بقوة لترسيخ حكمها الغزي كونه القوة المركزية لبقائها في الحركة المتغيرة، دونه ستصبح فصيلا معارضا بلا اسنان، كونها لا تستطيع اللجوء للعمل العسكري مجددا، بحكم تحالفها الإقليمي ورعاتها الماليين، الذي يمنعونها كلية من ممارسة عمليات عسكرية "جهادية"، كما كان مسموحا لهم في زمن الخالد المؤسس ياسر عرفات، حيث كانت تلك عمليات مطلوبة لهدف تم "تحقيقه".

ولم تكن تصريحات خالد مشعل رئيس الحركة السابق، والساعي للعودة مجددا لها، بدعم الجماعة الإخوانية ودول مركزية تمول الحركة، بان المهمة الرئيسية الآن هي بناء "إدارة وطنية مركزية في قطاع غزة"، المسمى العملي لـ "كيان غزة المستقل"، توافقا مع الرغبة الأمريكية – الإسرائيلية، رغم نفي بعض فاقدي القدرة السياسية.

سلوك حماس الاقتصادي، هو ترجمة عملية لثقافة متأصلة داخلها، وهو ليس "سهوا" أو خطأ، بل هو الوجه الحقيقي لممارسات "حكم مستقل"، من قرارات المحاكم والقضاء الى تعيينات وكلاء لوزارات لا صلة لها بالضفة الغربية، ولعل أحكام الإعدام أكثر دلالة انفصالية لحكم خاص، من قرار "السوق المحلي" لكن هناك من لا يرغب رؤية حقائق المشهد، ويصر على ممارسة الغباء بغباء.

الفضيحة المركبة، أن حماس وهي تبحث "حماية السوق المحلي" من الإغراق لم تر في البضائع الإسرائيلية "خطرا" واقتصر الأمر على منتجات "دولة الضفة" الشقيقة التي تصدر لـ "دولة غزة المجاهدة".

كيف يمكن تفسير ذلك سوى أنه "سلوك انقسامي صارخ لثقافة انفصالية راسخة"، جسدها مئات القرارات الخاصة، بما فيها ما يتطلب مصادقة الرئيس ذاته، فهي لا تقيم وزنا لذلك، كونها تعتبر ذاتها "إدارة مركزية خاصة" كما وصفها مشعل، تبحث تعزيز "التحالف السياسي" مع قوى أخرى لتلك السلطة الغزية.

بعد البيان الصريح جدا حول "السوق المحلي" لم يعد بالإمكان العودة للحديث عن مسار "مصالحة" دون انهاء "الإدارة المركزية" في قطاع غزة، كشرط الضرورة لإنهاء الانقسام، وأي حوار في ظل حكم حماس ليس سوى "مكذبة سياسية" لها أغراض غير وطنية.

هل تنتفض فتح والفصائل الوطنية، أي كان موقفها من السلطة، حكومة ورئيسا، لتضع حد للانفصالية التي تشكل رأس حربة لضرب المشروع الوطني العام، أم تستمر بالذهاب الى ما هو مساعد لتمرير ذلك المشروع، بأغطية مختلفة...

الوطنية ليس كلمات منتقاة من اللغة...هي فعل لها لغة!

ملاحظة: منذ أسابيع لم تعقد اللجنة التنفيذية أي اجتماع رغم "هزات سياسية" سمع دواها مختلف المعمورة...التغييب مؤشر غير مريح...ولو كان ما يشاع أنها لن تلتقي الا بعد "أربعين" رحيل صائب فنحن أمام "طامة كبرى"!

تنويه خاص: سلاما لروح حكم بلعاوي...رحل بصمت غريب يتناقض كليا مع صفاته الشخصية، "ضجيج" في كل الاتجاهات...رحل دون "وداع" يليق بما كانه سياسيا وأديبا.. لك السلام يا "حكم"!

"صورة الصدفة" التي هزت أركان "التطبيع الوهمي"!

كتب حسن عصفور/ ربما يجب على الشعب الفلسطيني، ان يقدم كل التقدير لذاك الشخص الذي أدخل الفنان المصري الكبير محمد رمضان في "ورطة الصورة" مع إسرائيلي، ليصبح الحدث الأهم فنيا وسياسيا في المشهد الإخباري.

انتشار الصورة لفنان بحجم رمضان، منطقي تماما، ومحاولة دولة الكيان أن تصنع من "صورة الصدفة"، كما قال الفنان نفسه، استغلالا لترويج قيمة "تطبيعها المستحدث" أنتجت "انتفاضة مصرية شاملة"، لم تقتصر رفضا مطلقا لأي مظهر من مظاهر التطبيع مع دولة العدو القومي، بل عمق الانحياز الفطري للقضية الفلسطينية، للتأكيد أن كل محاولة المساس بذلك "الخيط الرفيع" بين

شعوب الأمة، وقضيتها المركزية فلسطين، ليس سوى سراب سياسي، بل أن كل "سلام" وتسوية لا تحقق للفلسطيني حقوقه في دولته المستقلة كاملة أركان السيادة وفي عاصمتها القدس، لن تواصل الحياة.

تسابق "أهل المحروسة" لفتح مخازنهم ونشر ما لديهم من "صور مضادة" لصورة رمضان، صور مع الخالد رمز الثورة الفلسطينية المعاصرة وقائدها، ومؤسس أول كيانية فوق أرض فلسطين، الى صور تظهرهم على الجبهة في زمن الحرب مع العدو، الى النص الذي يرفض وينتصر في آن، مع فتح ملف ملاحقة "المطبعين"، ملاحقة من الشعب الى القضاء.

هل كان الأمر بحاجة الى "صورة الصدفة" لتحدث تلك "الانتفاضة"، التي تمثل ردا شعبيا مصريا على كل وهم أصاب رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في دولة الكيان، الذي يتفاخر ليل نهار بما حقق من انتصارات "تاريخية"، وصل به الأمر ان يتواصل مع شخصية هامشية جدا من السعودية معزيا، ليكشف ضحالة البحث عن حضور في حراك الأمة الرافض، نعم كان بحاجة له كي لا يبدو الأمر حدثا بلا ثمن.

ولأن "الحدث الثوري" الشعبي في مصر الذي أعاد روح الرفض لكيان غاز عدواني، ليس عابرا فقد انتقلت "فرحة الإعلام العبري" وحكومة الكيان بتلك "الصورة"، الى فتح ملف الرفض الشعبي الذي أنتجته الصورة الصدفة، وكيف أن مصر الشعب، بعد 41 عاما من اتفاقيات "السلام" لا زال يراها العدو الأول المرفوض كليا ثقافيا – سياسيا، وقبل ذلك "وجدانيا".

فتح ملف "رفض التطبيع الشعبي" يجب أن لا ينتهي بحادثة الصورة، بل يبدأ بها والبحث بكيفية تطوير أدواته العملية، من خلال إعادة الروح لدور المؤسسات – النقابات التي قادت حركة رفض التطبيع الشعبي بكل مظاهره، وهي مناسبة تماما في الوقت الراهن لكل مؤسسة فلسطينية، شعبية ونقابية إعادة روح "التواصل" مع الأشقاء العرب، لتعزيز قواعد "الرفض الشعبي للتطبيع"، كما كان سابقا، بدلا من "التشرنق" في خندق اللطم والندب.

المؤسسات الفلسطينية، تتحمل مسؤولية خاصة في تطوير أدوات مقاومة "التطبيع الشعبي"، بعد أن ذهبت "الرسمية العربية" الى خيارها الذي لم ينته بـ "سلام"

دون السلام مع فلسطين شعبا وقضية، ولا يجب التفكير طويلا والتمهل في إعادة فتح قنوات الفعل، فلعل المؤسسات – النقابات العربية أكثر جاهزية من "الشقيقة" الفلسطينية"، كونها لا تخضع لمزاجية الفعل وفق "شروط" خاصة.

المثير للدهشة، أن لا تجد أي تفاعل مؤسساتي – نقابي مع "الحدث" الذي أشعل مصر ومقابلها الكيان...بين رفض مطلق ومطاردة لفاعل الحدث، وبين "صدمة" هزت كل "مكاسب الوهم" التي باعها الفاسد الكبير نتنياهو، ورغم "بلادة" تلك الهيئات فالوقت لم ينته بعد لانطلاق فعل متعدد الأطراف، كي لا يصبح حدث الصورة خبرا في مصر دون بلد أصل الحكاية في الصراع العام.

لنقابة الصحفيين واتحاد الكتاب والفنانين في فلسطين...تحركوا لو أن الخبر دق باب مقراتكم!

ولا نجد خيرا من قول خالد لشاعر خالد في حب الوطن والانتماء أحمد فؤاد نجم وصفا:

مصر يا امّة يا بهية يام طرحة و جلابية

الزمن شاب وانتي شابة هو رايح وانتي جاية

جايه فوق الصعب ماشية فات عليكي ليل ومية

واحتمالك هو هو وابتسامتك هى هى تضحكي للصبح يصبح

بعد ليلة ومغربية تطلع الشمس تلاقيكي معجبانية وصبية.

ملاحظة: يبدو أن وزير جيش الكيان قرر "فك الارتباط" مع الفاسد الأكبر عبر تشكيل لجنة تحقيق معه..."شجاعة" غانتس المفاجأة كأنها مقدمة لعهد أمريكي بلا نتنياهو...معقول تزبط!

تنويه خاص: من اغتال الرئيس جون كنيدي...تخيلوا سؤال صار له 57 سنة والمخابرات اللي عامله "رعب" للعالم قال مش عارفة ليش ومين وكيف...طيب قولوا لأنه كان "كاثوليكي" وخلصونا!

عن "منظمة التحرير" ودولة فلسطين..والتمثيل الوطني!

كتب حسن عصفور/ لا يخلوا ذكر منظمة التحرير دون أن ترتبط بتعبير بات ثابتا الى حد التقديس السياسي، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد، واي مساس بتعبير الوحيد يفتح أبواب جهنم "فعلا" وليس كلاما فصائليا، على من يحاول المساس بها.

ولم يكن ذلك قصرا على الساحة الفلسطينية، بل كان في كل موقع يمكن أن ينال منها، في المؤسسات العربية خاصة بيانات القمم العربية، رغم انها بالمؤسسات الدولية لا تذكر كثيرا، والمفارقة تلك لم تفتح معارك، وقد يبدو ذلك غريبا، لكن الواقع أن التمايز بين العربية والأجنبية، ان الأولى دوما هناك من كان يتبرص بالتمثيل الوطني، خاصة دول مركزية عملت على "صناعة البديل" او الشراكة في التمثيل.

وبعد إطلاق حركة الإخوان المسلمين فصيلهم الخاص في فلسطين، حركة حماس، وفي ظروف ملتبسة جدا، نهاية عام 1987، وتقديمها أنها بديل أو مواز للتمثيل، أصبحت مسألة التمثيل الوطني أكثر حساسية، بعد أن حاولت أطراف عربية، ولا زالت بالتأكيد، استغلال حماس للنيل من مركزية الشرعية الفلسطينية.

ولكن، التمثيل الفلسطيني لم يعد يقتصر على منظمة التحرير بصفتها التعبيرية "الكيان الافتراضي"، بل برز جديد، منذ سبتمبر 2012، عندما استبدلت فلسطين الدولة كعضو مراقب في الأمم المتحدة منظمة التحرير، وبالتالي لم يعد لها حضور في البيانات الأممية للشرعية الفلسطينية.

الاستبدال، ليس لغويا أو سياسيا فحسب، بل هو جزء من تطور البعد القانوني للتمثيل الرسمي الفلسطيني، فالدولة باتت قانونيا جزء من الشرعية الدولية، ولم يعد لمنظمة التحرير وجود تعبيري، ويمكن اعتبار هذا تطور تاريخي للكفاحية الفلسطينية وفعلها الثوري، ان فرضت الاعتراف بكيان قائم، له مؤسسات قائمة على أرض فلسطين، بمسمى دولة فلسطين.

لا يتم التعامل كثيرا مع المسألة الجديدة في النقاش الداخلي الفلسطيني، لسبب أن الرسمية الفلسطينية لا تزال تتمسك بالسلطة كيانا متواجدا، وليس بالحق الشرعي دولة فلسطين، ولتكن تحت الاحتلال، ولن تكون أول دولة يمكن اعتبارها دولة محتلة، فتاريخ الأمم حافل بذلك منذ بدايات الاستعمار القديم والحديث.

الإشارة راهنا، الى منظمة التحرير ودولة فلسطين، أصبح ضرورة سياسية في ظل النقاش الوطني حول "المصالحة" والمستقبل القادم، حيث يتضح غياب كلي لتلك المسألة رغم أهميتها القصوى، وعلاقتها بالتعريف القانوني – السياسي لكل منهما في "مفهوم التمثيل".

دولة فلسطين الكيان، بصفتها ستصبح موضوعيا دولة لكل فلسطيني، أي دولة لكل مواطنيها داخل الدولة أو خارجها، وتصبح بصفتها تلك، الممثل الرسمي القانوني للشعب الفلسطيني، وهنا تبرز الإشكالية الإفتراضية مع التعبير السائد حتى تاريخه، ان منظمة التحرير ممثلا شرعيا وحيد، وستفقد موضوعيا ذلك التمثيل القديم، ما يفرض ممرا إجباريا للتفكير ما هي صفة منظمة التحرير وتمثيلها ومهامها بعد دولة فلسطين.

قضية يجب أن تحتل أولوية في النقاش الوطني، العلاقة والمهام والدور لمنظمة التحرير مع قيام دولة فلسطين، ولعل تعديل مسمى وزارة الخارجية الفلسطينية بإضافة وشؤون المغتربين، بعد ان كانت من مهام منظمة التحرير، إشارة غير مباشرة، لكن المطلوب الارتقاء بالتعامل في نقاش تلك القضية الحساسة، لكنها مركزية جدا.

ونقاش المهام والعلاقة يفرض نقاش القانون والميثاق والدستور لكل منهما، المشترك والخاص، لا وقت لتأجيل نقاش قضية حساسة لكنها هامة، فتلك قضية لا بد منها وكل تأخير ضار.

ولعل تحديد العلاقة بين الدولة والمنظمة، يساعد كثيرا في إزاحة بعض عقبات الجدل الفصائلي في مسار رحلات "المصالحة"...فهل نشهد تغييرا في التفكير أم يستمر الأمر على طريقة سيري فعين الرب ترعاك!

ملاحظة: العملية الإرهابية في النمسا، الشكل والمضمون يجب أن تدان من كل فلسطيني قبل العربي...فتلك خصلة وطنية بامتياز مع ما يمكن أن تستغله الحركة الصهيونية لفعل فاشي صريح...الجبن خيبة!

تنويه خاص: "يهود إسرائيل" يصلون كي يفوز ترامب..وغالبية "يهود أمريكا" يدفعون المال كي يسقط ترامب...ملاحظة لمن يسوق دوما ان "أمريكا" مزرعة للصهاينة تبريرا لعجز وفشل الفعل والتأثير!

عن الخطوة الفلسطينية ورسالة إسرائيل "الملتبسة"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن "دهشة" الفصائل من قرار السلطة الفلسطينية بإعادة الاتصالات مع إسرائيل، فما يجب الإشارة اليه هل حقا هناك "قيمة سياسية" للرسالة الإسرائيلية التي "استندت" اليها السلطة في قرارها، وما يمنح "الشرعية" لكسر قرارات الرسمية، بما فيها قرار مايو 2020، لتعليق العلاقات العام.

من حيث المبدأ، لا يمكن تناول الرسالة الإسرائيلية الى السلطة الفلسطينية بعيدا عن "القناة" التي فتحتها رام الله مع فريق الرئيس الأمريكي المنتخب، وما وصلها من "وعود" أصابها بـ "نشوة سياسية" لا يمكن لأي سياسي أن يغفلها، عدا من لا يحب الإدراك.

الرسالة الإسرائيلية، الى السلطة جاءت ردا على سؤال محدد، هل لازالت إسرائيل ملتزمة بالاتفاقات وما تلاها التي تم توقيعها مع منظمة التحرير الفلسطينية، ويمكن اعتباره "سؤال ذكي" سياسيا من حيث إعادة الاعتبار للإطار القانوني – السياسي الذي يربط العلاقة بين الطرفين، ما دام السلطة لم تكسر أواصر العلاقة نحو تنفيذ إعلان دولة فلسطين.

الرد الإسرائيلي تحايل بشكل ما، على جوهر السؤال، فكان الرد التزاما بالاتفاق، مع زج ذلك بقضية الأموال، دون فاصل واضح بين المسألتين، وتجاهل، بقصد

معلوم تماما أي إشارة الى منظمة التحرير بصفتها "الشريك" الرسمي لتلك الاتفاقات.

ولذا ما يجب على السلطة ان تذهب اليه، وما قبل وصول الإدارة الأمريكية المنتخبة الى البيت الأبيض، الطلب مجددا، بالطريقة التي تراها مناسبة، ولكن بالضرورة أن تعرضها، عن "التجاهل" الغامض لأي إشارة للمنظمة بصفتها الطرف الآخر فيها.

وأيضا، وكي لا تنحصر المسألة في إعادة العلاقة بالمسألة المالية، والتي كان رفض استلامها موقف خاطئ من السلطة، فمطلوب التوضيح الإسرائيلي من "القضايا العالقة الأخرى"، والمعرفة في الاتفاق بقضايا مفاوضات الحل الدائم، اللاجئين، القدس، المستوطنات، الحدود، العلاقات بين الطرفين.

والى جانب ذلك، يجب توقف إسرائيل من استخدام تعبير "يهودا والسامرة" والعودة الى ما ورد في الاتفاق بأنها الضفة الغربية، ومع قطاع غزة تعتبر "وحدة جغرافية واحدة" الولاية فلسطينية عليها، وتلك مسألة جوهرية في الوقت الراهن، مع الترويج للتهويد والضم، وتوقف حكومة الكيان عن استخدام ذلك يمثل تقييدا موضوعيا للفكر "التهويدي"، وتلك ليست مسألة هامشية، بل جزء من صلب المواجهة السياسية التي يجب أن تصبح جزءا من معركة التواصل.

لعل البعض نسي تلك القضية الجوهرية في الاتفاق الأساسي الذي حكم العلاقة، وما دامت السلطة تريد الاستمرار به، فلها أن تبحث عما فقد منه بسهو أو بجهل، فتلك ليس المسألة، وفي حال لم تلتزم إسرائيل بتعريف قضايا مفاوضات الحل الدائم الخمسة، وصلتها بها، الى جانب تسمية الضفة الغربية وعلاقتها بقطاع غزة وفقا للمادة الرابعة من اتفاق "إعلان المبادئ" – أوسلو – 1993، عليها الذهاب الى ما هو حق لها.

إزالة الالتباس السياسي من الرسالة الإسرائيلية لا يقل أهمية عن قيام السلطة الفلسطينية من جانبها بوضع "مفهوم للعلاقة" التي تريد إعادتها مع إسرائيل، ووضعها في إطار أقرب للتبادلية، أي أن رفض إسرائيل تحديد ما يجب تحديده، يقابله تحديد أي تنسيق أمني وفقا لذلك، وعندها تنحصر العلاقة في البعد الخدماتي – الأمني، دون ان تتقيد السلطة بقيود دون مقابل.

ولأن موقف السلطة وقرارها بعودة الاتصالات لا يرتبط جوهريا بتلك "الرسالة الإسرائيلية الملتبسة"، لكنه متعلق بـ "وعد بايدن" الذي تحدثت عنه نائب الرئيس المنتخب هاريس، وكبير موظفي البيت الأبيض القادم، وكي تحتفظ فلسطين بحقها فيما تتنكر له إسرائيل، من المفيد أن ترسل رسالة رسمية الى فريق بايدن حول رؤيتها لإعادة الاتصالات مع إسرائيل لا يلغي ما لفلسطين من حقوق سياسية، ويمكن إعادة تسميتها نصا صريحا.

قيمة الرسالة الفلسطينية الى الإدارة الأمريكية المنتخبة، تحديد أسس الموقف الكلي دون مساس به نتاج تلك الرسالة الإسرائيلية الملتبسة، ففك تلك العقد يمثل قوة سياسية لفلسطين، تساهم بتصويب مسار فقد كل قواعده المتفق عليها، وأن تحتفظ بحقها في الذهاب الى الخلاص من الاتفاقيات الانتقالية والاعتراف المتبادل نحو إعلان دولة فلسطين عبر الشرعية الدولية، وأن المؤتمر الدولي لم يفقد أهميته بل سيكون هو القاعدة التي تنطلق منها نهاية الصراع.

تلك ما يجب استكماله قبل الذهاب بعيدا في اتصالات تنتهي بأموال المقاصة، وعندها لكل حادث حديث.

ملاحظة: دولة الكيان تستعد لفتح معركة ضد مساعدات الاتحاد الأوروبي لفلسطين..هل تبدأ الجهات الفلسطينية بالعمل لحملة مضادة وما تقدمه دولة الكيان لمجرمي الحرب وخاصة المستوطنين!

تنويه خاص: قيام رئيس حكومة العدو القومي في تل أبيب بتعزية "مواطن" سعودي بوفاة والده تكشف ضحالة التطبيع الذي هلل له الفاسد الأكبر نتنياهو...ضمير الأمة ربما أصابه "خدش" لكنه لم يمت ولن يموت!

"غزوة بومبيو" وفرصة "الانتقام الوطني"!

كتب حسن عصفور/ الرد الفلسطيني "الرسمي" (فصائل وحكومة)، على نوايا وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو بزيارة مستوطنة "بساغوت" في رام الله والبيرة، كان ردا وصفيا يماثل رد أي جهة غير فلسطينية، باعتبار أنه عمل "غير شرعي" مدان ويشكل تحديا للقرارات الدولية، لا يحمل ما يمكن اعتباره رسالة "إنذار مبكر" لما سيكون لو نفذ الوزير الأمريكي "الانتقالي" خطوته، التي تجسد "وقاحة سياسية" غير مسبوقة منذ العام 1967.

يحاول بومبيو عبر هذه الخطوة تكريس "واقع سياسي" قبل استلام الرئيس المنتخب جو بايدن، بأن الاستيطان حقيقة ثابتة، كجزء من الصفقة الأمريكية المعروفة بـ "خطة ترامب"، واختيار المكان يضيف تحديا رمزيا آخر، كونها تجاور مقر الرئيس محمود عباس ومقرات السلطة الفلسطينية المركزية، ولذا لا يمكن التعامل مع "الاختراق الخطير"، بذات الطريقة التقليدية، وصفا وشرحا وتأكيدا أن الشعب باق.

لعل خطوة الوزير الأمريكي تأتي فرصة تعويضية للرد الوطني الفلسطيني الانتقامي من مجمل سياسة "الإدارة الترامبية"، عبر حراك شعبي حقيقي ينطلق أياما قبل وصول بومبيو، لتكون الرسالة الكفاحية الأولى من "الإدارة الفلسطينية" لـ "الإدارة الأمريكية" القادمة، فعل يعيد الاعتبار لقيمة "الفلسطيني" التي أهدرت بقرار رسمي وفصائلي في "الزمن الانقسامي".

الفعل الشعبي العام، طريق الضرورة الوطنية، لتصويب مسار دخل في تيه سياسي طويل، سمح بتجاوز الموقف الفلسطيني وكأنه غير ذي صلة، وعزز كل أشكال الانحدارية السياسية، بحيث تتصرف دولة الكيان، وكأن الأمر بات لها لإقامة "المشروع التوراتي" بلا ثمن وبلا تكلفة، بل مع ربح مضاف أن الكيانية الفلسطينية التي برزت لأول مرة في تاريخ شعب فلسطين، أصبحت ضمن دائرة التغييب المدروس.

"وقاحة بومبيو" المفترضة لا يمكن التعامل معها، وكأنها حدث أو خبر ينتهي بانتهاء الزيارة، بل هي مسألة سياسية بامتياز، وستربك الإدارة المفترض بها أن

تقود المستقبل الأمريكي، ولذا فالرد الفلسطيني يجب أن يكون قاطعا ليس في رفض زيارة بل فيما هو مضمونها السياسي.

وربما، يساعد الرد بعضا ممن لا زالوا يعتقدون، بصعوبة تجاوز الممثل الشرعي الفلسطيني، وأن الحل المفترض أنه يستند الى قرارات الشرعية الدولية، ومنها الخاصة بالاستيطان، لم ينته بعد، وبدونه لا سلام ولا يحزون.

الاكتفاء بالنمطية السابقة ردا، بالحديث الوصفي وشرح مخاطر الزيارة، والمناشدات غير المجدية لن تقدم خطوة واحدة في حصار المشروع البديل للمشروع الوطني، ولن تترك أثرا في المحيط الإقليمي – الدولي، فبيانات من ذات النمط الفلسطيني، بلا روح ولا تأثير ستزول بزوال الإصدار.

وهنا، تتحمل حركة فتح، التي تذكرت قبل أيام اغتيال الشهيد الخالد ياسر عرفات، المسؤولية المركزية في المواجهة المطلوبة، كونها "القوة الرئيسية في الضفة الغربية، وقائدة السلطة بكل أجهزتها المدنية والأمنية، ولديها القدرة أن تقود مواجهة شعبية شاملة، في مواجهة "غزوة بومبيو" لمحافظة رام والبيرة".

عودة روح المواجهة الكفاحية الغائبة، دون مناقشة الأسباب، هي ضرورة لا بد منها لو أريد للموقف الفلسطيني أن يصل ويترك أثرا ولا يذهب في طريق، وليكن "يوم الاستقلال 15 نوفمبر" بداية الحراك الكبير.

فرصة سياسية لا يجب أن تمر مرورا عابرا، كي لا تصبح "الوقائع الاستيطانية اللقيطة" بعضا من "حقيقة يراد زراعتها" وعيا وأرضا.

ملاحظة: قيام حماس باستغلال "سقطات" أحد شباب حراك "بدنا نعيش" لتشويه الفعل بذاته يمثل "إدانة" مضافة لسلوكها القمعي لمن أطلق صرخة من أجل حياة أفضل..وبلاش فتح هيك"دفاتر"..واضح!

تنويه خاص: بيان وزارة الزراعة في رام الله عن مخاطر "الدجاج الإسرائيلي" المستورد لغزة رسالة تحذير...ولكن ما هو الإجراء لحماية المواطن من جشع تجار السوء...الحكي مش كاف يا وزارة!

فتح و حماس...الشعب ينتظر توضيحا لفشلكم الجديد!

كتب حسن عصفور/ منذ عدة أسابيع، أطلقت بعض من قيادات فتح وحماس "مسلسل تصريحات" حول ذهابهم لكسر كل المحرمات التي أعاقت المصالحة الوطنية، وسارعت في إطلاق "فعاليات استعراضية" بين رام الله وبيروت، وأصدرت بيانات وقدمت بعض أفكار مع وعود زمنية محددة.

ولكن، ولأن الأمر بالأصل خال من "المصداقية"، لم نر خطوة عملية واحدة تؤكد أن الأمر كان فعلا حقيقا وليس "مصنعا" لغاية غير التي تم الإشارة اليها، وذلك لم يكن مفاجئا ابدا، في ظل ما تتقدم به كل من الحركتين، سياسيا وعمليا وسلوك الأدوات الحاكمة في الضفة حيث فتح تتحكم بالسلطة القائمة نسبيا، وحماس التي تصادر قطاع غزة ضمن "أجندة" محسوبة، تسير وفقا لساعة لا تتوافق مع الكل الفلسطيني.

وكي لا يضاف "عقدة" أخرى فوق ما لدى الفلسطينيين عقدا جراء النكبة الانقسامية، بات من الضرورة أن تتقدم فتح وحماس ببيان توضيح سياسي عن فشلهما الجديد في جسر بعض من الثغرات للخروج من الظاهرة الانقسامية، بعيدا عن اللغة البليدة، تكون مباشرة محددة، وأنهما سيعيدان التفكير في البحث عن وسائل أخرى، بعد فشل ما سبق.

الوضوح في الفشل والاعتراف به سيخفف كثيرا من آثار "الجريمة السياسية" التي بدأت بمظاهر متعددة، وقد يساعد في التفكير عبر بوابات جديدة يمكنها أن تعيد الاعتبار لبعض "المصداقية"، دون ضجيج الحديث عن لجان تنتج لجان تبحث في تشكيل لجان، أو تلك الفزورة المرتبطة برسالة ما قبل المرسوم او مرسوم ما قبل الرسالة.

حيثيات تزيد المشهد مهزلة مضافة، ولذا فالخير الوطني، الكف عن عملية "التكاذب" التي فرضتها حالة سياسية ما، لم تكن صادقة من طرفيها، والعمل على بلورة صيغة عملية لا تحتاج بحثا وسفرا وبهجرة تلفزيونية، بل خطوة عملية متوفرة، وممكنة.

بدلا من انتظار حركة التفاعل اللجاني، والتي قد لا ترى النور قريبا، يجب القيام بما هو ممكن ولو نسبي، فيما يمكن التوافق عليه، وتحديدا في رسم آلية مواجهة التهويد والضم، ضمن آليات خاصة تستند الى كل مقررات الرسمية الفلسطينية، دون المساس مؤقتا بسلطتي الحكم القائم في الضفة وقطاع غزة، فعل "تنسيقي" وليس "توحيدي".

فحماس لن تتنازل عن سلطتها القائمة عبر لقاءات "أخوية"، وفقط يمكنها ذلك لو ضمنت حصتها "كاملة" في منظمة التحرير الفلسطينية، بما يمنحها قوة شرعية جديدة قد تسمح لها أن تعيد "خطف الحالة الفلسطينية"، ولذا واهم أي فلسطيني أو فتحاوي لو اعتقد ان حماس ستقبل التخلي عن حكم غزة دون مقابله في المنظمة، افتراضا انها ستفعل أيضا.

وفتح، او غالبية قيادة فتح، من غير اللاهثين وراء دعم من غير قاعدة الحركة، تدرك جيدا حقيقة الرؤية الحمساوية، لذا ليس غريبا انها لم تأخذها الحركة البهلوانية كثيرا، وتقع في مصيدة قد تكون خطيئة تاريخية تفوق خطيئة رضوخ الرئيس محمود عباس لطلب أمريكا وإسرائيل وقطر لإجراء الانتخابات 2006، لتكون بداية تآكل الكيانية الفلسطينية الأولى في تاريخ الشعب والقضية.

ومع ذلك، واحتراما للشعب يجب أن تتقدم حركة فتح ببيان شامل توضيحي لما حدث، وأسباب عدم تحقيق الاختراق "المأمول"، وقد يكون مفضلا أن يكون بيانا مشتركا لكن الأمر سيكون غير واضحا، فلكل منهما بالفشل نصيب.

هل تقدم فتح على ذلك، هل يمكن لحماس أن تفعلها أيضا...خطوة قد تخفف بعضا من غضب شعبي مخزون قد ينفجر في لحظة بلا توقيت...!

ملاحظة: على الرئيس محمود عباس وقيادة فتح أن تضع حدا لسلوك "الجهاز الأمني" ضد أهل مخيمات في الضفة...مسألة لها بداية ولكن نهايتها ليست محسوبة ولا معلومة...لا تقدموا "هدايا" لمن ينتظر!

تنويه خاص: يبدو أن غالبية الفصائل دخلت في رحلة الشتاء السياسي...لا حس ولا حركة ولا يحزنون...طبعا مش كتير غلط هيك "سبات" ...بس ليش!

ما قبل بايدن...حراك عربي فلسطيني ضرورة!

كتب حسن عصفور/ في خطوة ملفتة، أصدر ممثلو "الرباعية الدولية" بيانا ما بعد قرار السلطة الفلسطينية إعادة علاقتها مع دولة الكيان، باعتبارها خطوة هامة نحو حراك جديد، وقدموا مقترحا يمكن اعتباره الأول، بالدعوة لتشكيل إطار يجمع "الرباعية الدولية" ودول عربية لرعاية مفاوضات فلسطينية إسرائيلية نحو حل الصراع وتحقيق سلام شامل وتسوية دائمة.

المقترح بذاته، لا يجب أن يمر مرورا عابرا، أو تكتفي السلطة الفلسطينية ببيان صحفي قد لا يكون أثار أي انتباه، في ظل "الخصومة الداخلية" التي فرضت ذاتها على الخبر الفلسطيني العام، وتطورات الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وبعض مشاهد إقليمية لم تترك للموقف الإعلامي الترحيبي أي قدرة على التفاعل معه.

المقترح الدولي، خطوة هامة قد تكون أقرب الى الطلب الفلسطيني لعقد "مؤتمر دولي" ليكون إطار المفاوضات القادمة، ولذا يتوجب على الرئيس محمود عباس وفريقه "المجهول" العمل بقوة على بلورة الاقتراح، وتطويره كي يصبح "مشروعا متكاملا"، وفتح نقاش جوهري مع أطراف عربية، تشمل الأمانة العامة للجامعة العربية ومصر والأردن ودول عربية للتوافق على رؤية مشتقة من مبادرة السلام العربية، مع تطور حركة التطبيع كي يصبح قوة دفع وليس قوة عرقلة سياسية للحق الفلسطيني.

بقاء "الرسمية الفلسطينية" في شرنقة تبرير قرارها العودة للاتصالات، ومحاولتها التنقيب عما يفيدها فتلك محاولة "يائسة" لن ترضي الشعب كونه يدرك الحقيقة الكامنة وراء قرارها، ولا الفصائل المصابة بـ "الدهشة"، وبعضها سعيد بحالته المندهشة، وسيبقى كذلك كونه عاجز عن تقديم كيفية مواجهة الخطوة غير بيانات "الندب واللطم"، وملحقاتها لن وسوف وسترون... فلذا باتت "الدهشة هي الرد والحل"!

على الرئيس عباس، ان ينطلق الى الأمام، بعيدا عن صواب أو خطيئة القرار، فما حدث لا راد له، وما هو مطلوب كيف يمكن أن بلورة "رؤية شاملة" تمهيدا للرئاسة الأمريكية القادمة، والبداية يجب أن تكون عربية، فبدونها لن يحصد

الرئيس سوى الفشل الذي حصده خلال فترة ترامب، عندما اعتقد أن "الصداقة المفاجئة"، ستكون "درع وسيف" له فأصبحت عليه وعلى القضية الوطنية.

تقييم ما سبق مسألة واجبة، وتحديد ملامح المشروع الوطني، ضمن التطورات كافة، عربية وإقليمية ودولية ضرورة لا بد منها، لو حقا يراد الحفاظ على "بقايا المشروع الوطني"، وفتح ورشة تصويب المسارات الفلسطينية العربية، فدونها لا مجال للتقدم خطوة عملية نحو تحقيق بعض مشروع الشعب الوطني.

مقترح "الرباعية الدولية" يكسر كل المخاوف التي أنتجتها خطوة الرئيس عباس والسلطة نحو إسرائيل، بل يمكن هي فتحت بابا سياسيا أوسع بأن أعادت التفكير بوضع حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على طاولة البحث، خارج الخطة الأمريكية، وضمن رعاية مشتركة، هي الأولى موضوعيا، وتختلف عن "مؤتمر مدريد" 1990/ 1991، حيث كانت أمريكا المصمم والراعي وصاحبة القرار، الذي فرض التمثيل الفلسطيني ضمن شروط أقرب الى الفهم الصهيوني.

المقترح الجديد، الذي لم يتبلور بعد، يتطلب من الطرف الفلسطيني إعادة صياغتة بالتنسيق مع مصر والأردن والأمانة العامة لجامعة الدول ودول عربية مؤثرة، خاصة بعد "التطور المفاجئ" في موقف العربية السعودية، من فهم التطبيع "والشرط المحدد"، ما سيترك أثره على المحيط، في ظل البحث عن "مصالحات إقليمية"،

بلورة الرؤية الفلسطينية ضمن آلية محددة، والبدء بالحراك الموسع نحو "العمق العربي، والتواصل مع "الرباعية الدولية" سينقل النقاش الوطني من "الهرطقة السياسية" الى "التفكير السياسي"، كبوابة جديدة نحو حصار المشروع التهويدي، الذي يتم تنفيذه بشكل علني ويومي دون أي عرقلة غير كلامية.

الوقت نموذجي لانطلاقة سياسية فلسطينية تعيد بعضا من حراك كاد يفقد كل طاقته، رغم ضجيج الحديث عن "المصالحة" بين مفاهيم هي بالأساس تحتاج الى "مصالحة" قبل فصائلها، وسيعمل ذلك على تغيير مسار محاولات "إنهاء الانقسام"، ولكن بظروف مختلفة، وشروط مختلفة، ستفرض ذاتها على طرفي الأزمة بقوة تفوق كل كلام يقال في "وقت الفراغ".

ملاحظة: الصديق د. أحمد يوسف كتب مقالا "نقديا" لمقالي عن خالد مشعل...دون إطالة للرد عما كتب، ليته يقرأ ما نشره هو في مقاله بلسان مشعل، سيكتشف أنه أكد المؤكد مما كتبت...للعلم لست باحثا أبدا عن رضا فصيل طعن الشعب والقضية والخالد مرات ومرات!

تنويه خاص: عندما يخرج رئيس دولة ما بعد سنوات طويلة من حكمه ويعلن أنه لن يسمح باستمرار "الفساد السياسي" بعد اليوم...بالكم مين هو الفاسد العملي بيكون...بس ما تروح أفكاركم لبعيد ..ماشي!

مفارقة مثيرة..توافق فلسطيني يهودي نحو بايدن!

كتب حسن عصفور/ لعل الانتخابات الأمريكية دخلت كل بيت فلسطيني، وبلا شك فغالبية ترى أن ذهاب الرئيس "العقاري" دونالد ترامب يمثل خطوة "هامة" لوضع حد لعدوانية فجة، وبلا أي تحفظ ضد المشروع الوطني وكذا ضد الرسمية الفلسطينية.

ومن المنطقي تماما، ان تنحاز "قيادة السلطة" كليا الى المرشح الأمريكي جو بايدن، بعد فترة من "العداء" الصريح بينها وبين ترامب، ولن يكون هناك رئيس أمريكي أكثر ظلامية سياسية مما كان في الزمن الترامبي، ولذا لا يوجد مفاجأة أبدا في الانحياز "السري" لسقوط ترامب قبل نجاح بايدن.

بالتأكيد، هناك "أوهام سياسية" يعتقد بعض أركان "الرسمية الفلسطينية" حول ما هو آت، وتلك مسألة سيتم نقاشها بتفصيل فيما بعد الإعلان، فلا ضرورة شراء سمك في بحر أمريكي لا يمكن معرفة آثار عاصفته القادمة، مع كل الحملات "الإرهابية" لفريق ترامب، وقد يبقى الأمر اسابيعا بلا وضوح، الى جانب أن الفترة الانتقالية قد تشهد خطوات أكثر ضررا مما كان.

والى حين تحديد مسار طريق البيت الأبيض، من المفارقات النادرة التي صنعتها تلك الانتخابات، ذلك "التوافق الغريب" في الرغبة الفلسطينية مع يهود أمريكا، وعلها من الصدف التي تستحق التفكير، بعد أن تبين أن غالبية يهود أمريكا

صوتوا بصراحة الى بايدن، بل أن إعلامهم انحاز بلا تحفظ، فيما كان غالبية يهود إسرائيل مع ترامب.

المفارقة الأولى من التصويت اليهودي بجناحيه الأمريكي والإسرائيلي، هو أنها تكسر المعلومة الزائفة التي سادت سنوات طويلة في بلادنا المنكوبة بنظم وساسة يبحثون أقصر الطرق للهروب من كيفية المواجهة لبناء وضع إقليمي يكون جزءا من المعادلة السياسية الدولية، كما كان يوما في زمان بعيد.

التصويت اليهودي، يكشف أن "المصلحة المباشرة" هي التي تفرض ورقة الاختيار، وأن مسألة "اللوبي السحري" الذي يتحكم في مفاصل القرار الأمريكي فيما يتعلق بالمنطقة العربية ومحيطها، ليس سوى وهم لا أكثر، خاصة بعد ان تبين تعارض صريح مع يهود إسرائيل.

المفارقة الثانية، توافق الرغبة الشعبية والرسمية الفلسطينية مع يهود أمريكا بفوز بايدن، قد لا تكون الأولى، لكنها بالتأكيد نادرة الحدوث، خاصة وأن الرئيس ترامب كسر كثيرا من "ثوابت القرار الأمريكي" لصالح إسرائيل، خاصة فيما يتعلق بالقدس والاستيطان، بل وتعريف هوية الضفة الغربية، حيث لم يسبق لسفير أمريكي ان يستخدم تعبير "توراتي" لتسمية الضفة الغربية والقدس.

ترامب كان بعض من "حلم صهيوني" لتعزيز الحل التوراتي" للصراع مع الشعب الفلسطيني، وليس فقط هدية ما يعرف بصفقة ترامب، فتلك تنحصر في بعد سياسي، لكن الانحياز التوراتي هو الأكثر خطورة على المشروع الوطني الفلسطيني، وتشجيع صريح لعدم التوصل الى أي حل سياسي في الضفة والقدس دون ذلك الاعتبار.

وللتذكير اعتراف رابين بأن الضفة الغربية هي أرض فلسطينية واسقاط البعد التوراتي عنها، كان سببا مركزيا لاغتياله في 4 نوفمبر 1995، أي قبل 25 عاما.

"هدايا ترامب التاريخية" جلبت له تصويتا يهوديا تاريخيا بالاتجاه المعاكس..وفرحا فلسطينيا قد يكون تاريخيا لسقوط رئيس أمريكي، بعد أن تجاوز كل حدود الممكن المقبول في صياغة علاقة بدأت وكأنها تسير الى مظهر

"تحالفي"، خاصة بعد تطوير شبكة العلاقة بين الأمن الفلسطيني والمخابرات الأمريكية.

ولكن، المفارقة قد لا تدوم لو اعتقدت "الرسمية الفلسطينية" أن هزيمة ترامب وفوز بايدن هو الحل...ذلك ما يحتاج لقراءة أكثر تدقيقا بعد أن تتضح الرؤية الأمريكية قادم الأيام.

ملاحظة: نصيحة لقيادة فتح أن تترك الكلام عن الانتخابات حتى تعرف عما تتكلم...الانتخابات كلمة "سحرية" لكن ممكن تصبح سحر أسود ...واضح ام بدها قاموس للشرح!

تنويه خاص: صمت الجهاز الأمني للسلطة في رام اللة على "إعدام" قوات الاحتلال للضابط رواجبة لا يليق بها ابدا...الصمت تهمة واتهام في آن.

مقترح خالد مشعل لـ "دولة غزة الوطنية"!

كتب حسن عصفور/ بعد أن تعطلت "لغة الكلام" العملي بين حركتي فتح وحماس، واستبدلها بعض منهما ببيانات "بليدة" اللغة والمضمون، انطلقت قيادات حمساوية لتشيع "أجواء خاصة" حول القادم السياسي ما بعد سقوط ترامب وفوز بايدن رئيسا لأمريكا، وتحدث بشكل "مفاجئ" متتالي كل من رئيس الحركة الحالي إسماعيل هنية، والسابق خالد مشعل.

هنية أشار الى "دوائر أربعة" لمواجهة المستقبل، ومنها "دائرة المصالحة" وحرصا لا متناهي على ضرورة انهاء الانقسام، ولكنه لم يقدم خطوة عملية واحدة يمكنها أن تشير حقيقة الى ذلك الحرص، غير البعد اللغوي، والذي تتداخل عباراته بين "دائرة" وأخرى، لكنه بلا هدف محدد في الشأن الداخلي.

لكن رئيس الحركة السابق خالد مشعل تقدم بما يمكن اعتباره برنامج ترويجي لشخصه وتياره، يستند على 3 دوائر، لخصها في " العمل بالميدان وفق برنامج نضالي مشترك، والشراكة في بناء المرجعيات والمؤسسات الوطنية والقرار

السياسي، والمسارعة لخطوات على الأرض تعزز الثقة وتعيد الاعتبار للحريات بالضفة وغزة".

لكن خالد مشعل قدم ما يمكن اعتبارها "المفاجأة السياسية" الأهم التي تستحق الاهتمام والتدقيق، بل والنقاش الأكثر جدية، لما تحمله "الفكرة" من مسألة تفتح باب الجدل الفكري الوطني، حول أبعادها، عندما أعلن أنه مع حل السلطة الفلسطينية وإنهاء دورها، مع تقديمه "البديل" لها بـ "ضرورة وجود توافق فلسطيني على كيفية إدارة غزة، إدارة وطنية مركزية واحدة، في حال اختيار حلّ السلطة".

ربط حل السلطة بإدارة غزة، بوعي أو بدونه، ليس سوى تعزيز موضوعي لخطة ترامب الأمريكية، بفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، رغم "الغلاف الوحدوي" الذي أشار له عبر "التوافق الجمعي" لإدارة غزة الوطنية المركزية، اقتراح لا يمكنه أن يمر مرورا عابرا دون طرق باب الشك السياسي الشامل، فيما هي أبعاد ذلك المقترح "الشاذ وطنيا".

ربما سرقت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الضوء من اقتراح مشعل لـ "كيان غزة المستقل"، ولكن الاقتراح بذاته لا يجب أن يصبح "خبرا"، بل يفرض أن تتوقف أمامه الحركة الوطنية الفلسطينية، وخاصة فتح، والتي قد يكون ذلك شكل "مفاجأة" لها، خاصة وأنها المرة الأولى التي يتم تقديم ذلك بشكل واضح، وبلا أي التباس سياسي.

الحديث عن "إدارة مركزية وطنية" لقطاع غزة، بعد حل السلطة، يمثل إعلانا صريحا أن الكيانية الفلسطينية تتلخص في ذلك المقترح، وكان له أن يكون مقترحا "عمليا، لو تم وضع ذلك جزءا من إعلان فلسطين دولة تحت الاحتلال وفق قرار الأمم المتحدة، كاستبدال سياسي للسلطة القائمة، وليس حلا بلا بديل سوى "كيان غزة الوطني".

استبعاد إعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال من مقترحات مشعل، لا يمكن التعامل معها بأنها "سقطة سياسية"، خاصة بعد تركيزه على حل السلطة مع بديل "الكيان الغزي"، ما يمثل تساوقا عمليا بل ورسالة سياسية لمن يهمه الأمر غير الفلسطيني، ان حماس لديها الاستعداد للتفكير "العملي" فيما سيكون.

لو أن الأمر ضمن رؤية وطنية حقيقية، لربط مشعل بين "إدارة غزة" والدولة تحت الاحتلال، وأن تكون جزءا منها تتمتع بوضع خاص ضمن المركزية الوطنية وليس إدارة مركزية خاصة بها، وكأنها "سلطة مستقلة".

سريعا على حماس إما توضيح مقترح مشعل الأخطر سياسيا من صفقة ترامب، كونه يجسد مقترح الفصل الوطني الصريح، أو تتبرأ منه كليا وتعتبره لا يمثلها وهو رأي خاص بصاحبه، دون ذلك على فتح وكل القوى الفلسطينية والشعبية محاربة ذلك، ووقف كل تواصل مع حماس دون ان تتخلي كليا عن مقترح يفتح الباب ليس لتهويد الوطنية الفلسطينية، بل لتدمير المشروع الوطني بكامله، ما يفرض التصدي له بلا انتظار.

ملاحظة: نصيحة الى الرئيس عباس وقيادة فتح، ان تحاصر أصحاب الألسنة المنفلتة فيما يتعلق بالقادم مع الرئيس الأمريكي الجديد...الفوضى الكلامية ضرر سياسي كبير...!

تنويه خاص: الاعتداء على الشركات أو المؤسسات العامة بإسلوب "الزعرنة" ليس ردا مناسبا على ظلم تلك الشركات وقهرها للمواطن...وكي لا يعمل البعض الأمني المعلوم بتحويل الحق ليصبح باطلا حاذروا تلك "السقطات"!

هل تعود "الرسمية الفلسطينية" لمسار الوهم التفاوضي؟!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، وربما بغير المسار السياسي الذي يكان ينتظره الشعب الفلسطيني، أعلنت الرئاسة الفلسطينية عبر ناطقها، استعدادها العودة الى المفاوضات " على أساس الشرعية الدولية، أو من حيث انتهت المفاوضات أو بالتزام إسرائيل بالاتفاقيات الموقعة"، ردا على دعوة وزير الجيش في دولة الكيان الإسرائيلي.

سرعة التجاوب الرئاسي على النداء الإسرائيلي، بذاتها تمثل مفاجئة، فمن حيث المبدأ ليس مطلوبا منها فعل ذلك، خاصة وان كل مسؤول إسرائيلي ينادي دوما

بذلك "النداء الفارغ"، لكن الرد الفوري من رام الله، يشير ان المسألة راهنا ليست كما غيرها.

قد يقال أن الرئاسة الفلسطينية أرسلت رسالة "الرغبة التفاوضية" الى الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن عبر تل أبيب، كحسن نوايا سياسية، وإظهار أنها جاهزة لخيار التعامل "الإيجابي" مع التحرك بعيدا عن "خطة ترامب".

ولأن السياسة تخلو من حسن النوايا، فالبيان الرئاسي الفلسطيني يسجل "جملة تنازلات" مسبقة، تبدأ في موقفها بتغييب أي مرجعة تريد، فلأول مرة نقرأ عن خيارات تقدم لـ "انطلاقة تفاوضية"، وليس موقفا محددا، ينطلق من قاعدة ثابتة، فالحديث عن "إما "الشرعية الدولية، أو من حيث "انتهت المفاوضات" أو "الالتزام بالاتفاقات الموقعة" تكشف أن "الرسمية الفلسطينية، تفتقد الى رؤية محددة لما تريد.

منطقيا، الخيارات الثلاثة تعلن، استعدادا رسميا فلسطينيا بالتخلي عن "قرارات الشرعية الدولية"، ومنها قرار 19/ 67 لعام 2012 حول دولة فلسطين، لصالح الاتفاقات الموقعة، ومعها من حيث انتهت المفاوضات، وتلك رسالة تشمل فيما تشمل التخلي كليا عن مجمل القرارات المعلنة حول فك الارتباط مع دولة الكيان، خاصة سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين، كامتداد شرعي للسلطة الفلسطينية القائمة، وما يتبعها من قرارات كعودة التنسيق العام وخطوات أخرى.

أن تعلن الرئاسة الفلسطينية استعداد تفاوضي من حيث انتهت المفاوضات، تستوجب السؤال، الى أين انتهت آخر مفاوضات بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، هل هناك محددات واضحة لها، أو محاضر يمكن العودة اليها كي تصبح "مرجعية نقطة الانطلاق التفاوضية الجديدة".

وللتذكير لم يتم جولات تفاوضية بين الطرفين بشكل مباشر منذ اغتيال الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار، وعمليا يمكن اعتبار قمة ديفيد 2000 هي آخر جولة تفاوضية شاملة، وغيرها لم يكن سوى لقاءات لبحث كيفية التعامل مع أفكار أمريكية، عبر مسميات مختلفة، كـ "حل الدولتين" وخطة ميتشيل وخريطة الطريق وورقة تينيت الأمنية.

وحتى أفكار يهودا أولمرت المتقاربة نسبيا مع "محددات كلينتون"، لم يتم التفاوض حولها، بعد أن منعت الإدارة الأمريكية الطرف الفلسطيني من ذلك، ولاحقا تم اغتيال أولمرت سياسيا كما سبق اغتيال رابين برصاص اليمين الحاكم في إسرائيل راهنا.

وفي مؤتمر أنابوليس 2007، لم يكن هناك جولات تفاوضية محددة، يمكن اعتبارها "مرجعية" لتصبح منطلقا لمفاوضات جديدة، ولذا الحديث عن خيار "ما انتهت اليه المفاوضات" ليس سوى تيه سياسي جديد.

والخيار الثالث الذي اشارت له الرئاسة الفلسطينية، قد يكون الأكثر "كارثية"، فالحديث عن الالتزام بالاتفاقات الموقعة يعني فيما يعني استمرار المرحلة الانتقالية بكل شروطها الأمنية وقيودها السياسية، وإعلان رسمي بإسقاط الخيار الوطني في إعلان دولة فلسطين.

وقبل كل ذلك، هل حقا هناك "شريك إسرائيلي" له أن يصنع "السلام الممكن" ضمن التسوية التاريخية بدولة فلسطينية وفق قرار الأمم المتحدة...المسألة تبدأ من هنا، وغير ذلك ليس سوى حرق كل مكتسب وطني جسدته الكفاحية الثورية الفلسطينية.

رسالة الرئاسة الفلسطينية الأخيرة تؤكد أن خيارها الحقيقي الابتعاد كليا عن أي "مواجهة سياسية" مع دولة الكيان، وبالتأكيد مع أمريكا، وأنها ستواصل سياسة الأمر الواقع، وتخلي كلي عما توافقت عليه مع "الفصائل" فيما يخص القادم السياسي.

هل تدرك "الرسمية الفلسطينية" أن ما عرضته يمثل قوة دفع لتعزيز الموقف الحمساوي الخاص بإقامة "كيان غزة الخاص"، وأن التراجع عن إعلان دولة فلسطين ليس سوى الوجه الآخر لتلك الخطوة، أي كانت التبريرات اللغوية.

وبالتأكيد، تلك الخيارات تغلق الباب كليا أمام أي حديث عن "إنهاء الانقسام"، بل تفتح بابا جديدا لمظاهر مختلفة منه، وأسرع الطرق لتكريس "الانفصالية الكيانية" كنتاج موضوعي لـ "الانفصالية السياسية"، ولن ينقصها أدوات "تبرير فعلها"...وستجد في الارتعاش السياسي جدارا واقيا لمخططها الخاص.

ملاحظة: حماس تعبر عن "قلقها" من تطورات كورونا في قطاع غزة ..طيب وبعد "القلق" كيف الناس ممكن تبطل "قلق" ...بدها حل أو بعض حل أو أنتم تحلوا عن الناس.

تنويه: من مفاجآت الانتخابات في بلاد الأمريكان، وصف أحد اهم القنوات الإعلامية للرئيس ترامب بأنه يتصرف كحاكم مستبد...شهادة حق جدا ولكن لتمرير باطل جدا!

هل تقود مصر مبادرة "لملمة الشمل" العربي بعد تيه سياسي!

كتب حسن عصفور/ من القضايا الأبرز في المشهد العام، حالة التدهور السياسي، التي ضربت "مرتكزات" قواعد العمل المشترك، أي كانت "تبريرات" هذا الطرف أو ذاك، وبلا مواربة فقد حققت دولة الكيان حركة اختراق "تاريخية" بفعل عمليات "التطبيع" اتفاقا أم لقاءات علنية وسرية، ولم يعد الأمر محرما لدى النظم، خلافا لغالبية شعوب الأمة، وفي القلب منها شعب مصر النابض بروح عروبية لم تكسرها سنوات الاتفاق منذ عام 1979، فلا زالت إسرائيل في الثقافة الشعبية المصرية، هي "العدو القومي" الأول.

ولأن الواقع فرض مظاهر سياسية، من الصعب المطالبة بالتوقف عنها، خاصة مع التحرك الدولي الذي أطلقته "الرباعية الدولية"، والموقف الخاص لروسيا والاتحاد الأوروبي، لإعادة القضية الفلسطينية الى مسارها الطبيعي في ظل التطبيع، والذي تراه كل منهما قد يخدم مسار "حل الدولتين" نحو إقامة الدولة الفلسطينية، شرط الضرورة لأي سلام مستقر ودائم، رغم ان منطلقات السلام لم تعد بذاتها "شرطا مسبقا"، لكن ديمومته تفرض الحل الفلسطيني.

الحركة الدولية التي برزت بعد اتفاقات "التطبيع" نحو البحث عن قواعد حل الصراع، تفرض حراكا عربيا موازيا، يخرج من دائرة "التضاد السياسي" الذي

فرضته تلك الاتفاقات، رغم كل مرارتها، فلم يعد بالإمكان التمترس خلف عبارة فقدت الكثير من قيمتها، "إما أو" وأصبح لزاما الخروج نحو دائرة أفق تستخدم الحدث نحو ما يمكنه أن يقود محركات البحث عن حل ممكن.

وهنا، تبرز مصر لمكانتها المركزية عربيا، وحضورها المتنامي دوليا، كي تلعب الدور القيادي – الريادي نحو إعادة صياغة "المشهد العربي العام" ضمن التطورات الجديدة، وبما يمكنه أن يمثل قوة دفع تساهم في تصويب مسار سياسي ضل طريقه، ودخل في مرحل تيه لو استمر بذات السلوك، فستدخل بلادنا "مرحلة ظلامية" تماثل ظلام الزمن العثماني الطويل.

مصر، بما لها قدرة وتأثيرا ومركزية الدور، هي وليس غيرها، ولكن بالتشارك مع غيرها تمتلك مقومات العمل على "لملمة الشمل العربي" ضمن رؤية سياسية شاملة، تستند الى مرتكزات هامة منطلقها عناصر مبادرة السلام العربية وقرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار 19/ 67 2012 حول دولة فلسطين، في ظل تطورات اتفاقات التطبيع، مع الاستفادة العملية من مقترحات سابقة لحل الصراع، قد تمثل دليلا هاما على طريق صناعة "السلام الممكن".

الانطلاقة الجديدة، باتت ضرورة لا بد منها، وبعيدا عن "ثقافة التشرنق السياسي"، وهي ليست خيارا من بين خيارات، بل هي الخيار الوحيد الممكن لمنع حركة الانحدار التي تتسلل في المحيط دون أي عائق عملي، وكل حركة الضوضاء التي حدثت من هنا وهناك، فأنها لم تعرقل "خطوة واحدة" مما حدث بل لعل البعض التطبيعي ذهب ابعد مما كان متوقعا، نتاجا لفعل معاكس لحملات حاول البعض استخدامها لغاية في نفس مريضة.

ويمكن لمصر أن تقوم بدروها عبر أكثر من "مظهر سياسي"، سواء بما كان سائدا في زمن سابق، بإرسال مندوبين من الرئيس السيسي، واستقبال مندوبين، ولقاءات عمل مصغرة تمهيدا للقاء موسع، قد يفرض قمة عربية طارئة، تناقش رؤية عربية مشتركة مع "الرباعية الدولية"، لا تقف عن حدود الماضي، بل تبحث رؤى لصناعة السلام الممكن، وليس السلام المستحيل.

مصر عليها فعل ذلك، انطلاقا من مسؤولية تاريخية بحكم مكانتها، وأيضا حرصا على أمنها القومي الذي سيزداد التآمر عليه يفرض خلق جدار واق من المحيط، فنهضة مصر تعني نهضة الأمة، وعكسه سواد سياسي طويل.

ملاحظة: رحل "تشى كرة القدم"...هزة أربكت جدول الأخبار العالمي لمكانته الخاصة جدا، منح كرة القدم والرياضة لمسات خارج مربعها الأخضر نحو مربع الانسان...ذهب "دييغو" وسيبقى "ماردونا".

تنويه خاص: يبدو أن تجار قطاع غزة لن يقفوا كثيرا عند جدل "كلام الساسة" ما بعد التطبيع...بعض رجال أعماله سارعوا بشحن زيت زيتونهم الى السعودية والإمارات...حركة بدها تفكير وبعد ماذا بعد؟!